جـــــــــامـعــة خـمـيس مـــليـانـــة

كليـة العلـوم الإنسانيـة و الاجتماعيـة

قسـم العلوم الانسانية

شعبة علوم الإعلام والاتصال

تخصص: وسائل الإعلام والمجتمع

ادراكات الأساتذة لواقع سيادة الدولة في ظل الإنترنت

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

إعداد :

بوزياني نجية

إشراف الأستاذ:

نعيم بلعموري

السنة الجامعية :2012-2013

الإطار المنهجي للبحث

مدخل

خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي نجح الأخير عام 1957 في إطلاق أول قمر صناعي " سبوتنيك" لم يحقق نجاحا ملموسا من الناحية العلمية ، و لم يكن إطلاق "سبوتنيك" بمثابة إشارة لبدأ عصر الفضاء فحسب بل كان درسا قاسيا بالنسبة للأمريكيين جعلهم ينظرون بشكل جدي و عملي في كيفية الاستثمار في مجال البحث العلمي و تأهيل كوادر جديدة من الباحثين حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في غضون عام واحد عن إنشاء وكالتين علميتين تابعتين للحكومة لدعم و تطوير الأبحاث في مجالات علوم الفضاء و التسليح و الحاسب الآلي ،و هما وكالة أبحاث الفضاء و المعروفة باسم " ناسا" ووكالة مشاريع البحوث المتقدمة في وزارة الدفاع و المعروفة باسم " أربا" و نتج عن هذه الأبحاث شبكة للحاسبات يرى البعض أنها النواة الأولى لشبكة الانترنت التي عرفها العالم بعد ذلك بثلاثة عقود .

كان لظهور تكنولوجيا الويب و ما تبعها من تطبيقات محدودة و في بداية التسعينات ما استرعى انتباه البعض أن العالم على مشارف حقبة جديدة ستلعب فيها هذه التكنولوجيا الناشئة دورا محوريا في تطوير و تغيير العديد من المفاهيم و النظريات التقليدية في مجالات عدة كالاقتصاد و الأعمال و التعليم و الخدمات و سيتسع تأثيرها ليشمل جوانب أخرى في المستقبل .

و مع انتشار خدمات الانترنت تنبهت الحكومات إلى هذا الوسيط الجديد الذي يمكن من خلاله تقديم العديد من الخدمات للمواطنين بطريقة أكثر فاعلية و كفاءة . و بدأنا نسمع عن خدمات الحكومة الإلكترونية قرب نهاية العقد الأخير من الألفية السابقة ، و من هنا

صارت قضية تأمين الفضاء الإلكتروني هي الشغل الشاغل لكثير من الدول لفترة طويلة قادمة ، إذ أشارت الكثير من التوقعات إلى أن حروب المستقبل القريب ستكون إلكترونية .

و بعد أكثر من عشر سنوات صار الجدل حول الجوانب السياسية و السيادية للإنترنت "كيف يبدو المشهد اليوم ؟ و مدى تأثير الإنترنت على سيادة الدول ؟

و مما سبق فإن إشكالية الدراسة تتلخص فيما يلي :

ما هي ادراكات الأساتذة لواقع سيادة الدولة في ظل الإنترنت ؟ .

إشكالية الدراسة :

- **ما هي ادراكات الأساتذة لواقع سيادة الدولة في ظل الإنترنت ؟**

تساؤلات الدراسة

- ما هي ادراكات الأساتذة لمفهوم السيادة ؟ هل في نظرهم قد طرأت عليه تغييرات أم بقي نفسه المفهوم التقليدي ؟
- هل للإنترنت تأثير على سيادة الدولة ؟

أهداف الدراسة

أحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف أذكر منها :

تحمل الدراسة هدفا أكاديميا في إثراء مجال الدراسات الإعلامية المتخصصة التي تتناول مدى توفق الدولة في ظل كل هذه التطورات التكنولوجيا الحاصلة الحفاظ على سيادتها .

أسعى في هذه الدراسة لإعطاء نظرة مستقبلية لمصير إن صح التعبير الدولة القومية في ظل هذا التطور التكنولوجي حتى يمكن التفاعل معها و استغلالها لصالح مجتمعاتنا و أوطاننا.

تسعى هذه الدراسة لعرض الخطر الذي أصبح يهدد سيادة الدول و التي لا يمكن لأي كان أن يدير لها ظهره كونها واقع مفروض لا مفر منه .

أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- إن العالم اليوم تهزه ثورة تكنولوجية تجسمت بالخصوص في مجال المواصلات و تدفق المعلومات من خلال ظهور تكنولوجيا إعلامية و ارتباطها بتكنولوجيا التواصل عبر الأقمار الصناعية و هذا ما أدى إلى نسج شبكات اتصال دولية تتجاوز و تتحدى الحدود الإقليمية للدول، و لهذا قمنا بهذه الدراسة لأهميتها الكبيرة في الكشف عن التأثير العميق الذي يحدثه الإنترنت في سيادة الدول لدرجة أنه خطر أصبح يهدد أمنها و سيادتها .

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية:

– هناك إقرار بأن الدولة القومية باتت تواجه وضعا خطرا أخذ بالتفاقم بشكل واضح مع مرور الوقت نتيجة التحديات التي فرضتها المتغيرات الجديدة ، حتى أن الأمر بلغ ببعض المحللين حد التنبؤ بتلاشي مبدأ السيادة و من ثم زوال الدولة القومية و إن كان ذلك الأمر مبالغ فيه ، فإن ثمة اتفاق على ما ألم بالدولة القومية و طبيعتها السيادية ، فإن هذه التخوفات هي التي دفعتنا لإختيار الموضوع دون سواه إلى جانب ذلك هناك دوافع أخرى للخوض في غمار هذا الموضوع .

– النقص الكبير الذي تعرفه المكتبة الجزائرية على مستوى هذه الدراسات و غياب البحوث التي تتناول الفضاء الافتراضي و تأثيره في سيادة الدولة من الزاوية العلمية – لأن هذا الموضوع يعد من المواضيع التي لم يقم الباحثين بالتطرق إليه بكثرة أي انه من المواضيع جديدة الطرح .

– لأنه موضوع الساعة و يتماشى مع واقع تكنولوجيا الاتصال الحديثة و تأثيرها .

–هذا الموضوع يعد من المواضيع التي تطرح واقع صعب الذي تعايشه الدول للحفاظ على سيادتها و أمنها .

الأسباب الذاتية :

– إن العالم اليوم يشهد متغيرات شملت كل الميادين المجالات و نحن في هذا المقام لا ينبغي أبدا أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام هذا الحراك الفكري الذي يشهده الغرب و الشرق بل يستلزم علينا أن نساهم في صياغة هذا الفكر وفق معتقداتنا و نهجنا و تصورنا للأمور، لأنه من البديهي في سياق مسيرة الفكر الإنساني أن تتجدد ألفاظ الحضارة و تتطور معانيها و تتماشى مضامينها و تزهر أفكار جديدة و نظريات مبتكرة تطرح في صيغ مستحدثة أو تصب في قوالب و نظم تلاءم العصر الذي تطرح فيه ، و تعبر عن طبيعتها و تستهدف قضاياه ، نرى من الضروري أن نسايرها باعتبارنا جزء من هذا العصر و ما أسعى و أصبوا لتحقيقه من خلال هذا البحث .

– الاهتمام الشخصي الإنترنت و مدى تأثيره في سيادة الدولة إضافة إلى رغبتي في تعميق دراساتي المستقبلية في هذا المجال.

– طموح ذاتي في دراسة إلى أي مدى توفقت الدول في ظل هذه التطورات الحاصلة الحفاظ على سيادتها الإعلامية و الثقافية و في التحكم في نظم معلوماتها.

الدراسات السابقة

تنتمي هذه الدراسة إلى مصفوفة الدراسات الاستكشافية ، و الدراسات حديثة الطرح لهذا تعد من المواضيع التي لم تدرس بكثرة ، و خلال بحثنا عن الدراسات التي أجريت من قبل حول هذا الموضوع أو تقاربه و نظرا لطبيعة دراستنا و الأهداف الرامية إلى تحقيقها سنتعرض إلى دراستين تقتربان من هذا البحث في الجانب النظري .

1-الدراسة الأولى :

الأستاذ مصطفى عصام نعوس ، سيادة الدولة في الفضاء الإلكتروني .

تتحدث إشكالية هذه الدراسة عن واقع سيادة الدولة حاليا في ظل الفضاء الإلكتروني و تركز هذه الدراسة على تناول التغيير الكبير في معنى سيادة الدولة و ركزت على التقلص السيادي للدولة و عن الجانب التقني للإنترنت و عن الأثر الذي تحدثه الإنترنت في سيادة الدول و هذا ما خدم دراستي . و يمكننا القول أن هذه الدراسة تقترب من دراستنا في الجانب المتعلق بتناولها لمفهوم سيادة الدولة و التأثير الذي تحدثه الإنترنت في سيادة الدولة " التأثير المباشر و غير المباشر "

- و يكمن وجه الاختلاف بين الدراستين في كون أن دراسة "مصطفى عصام نعوس" تناولت الإنترنت من جانبها التقني أي الجانب الإلكتروني على عكس دراستنا فقد اهتممنا في عمق التأثير الذي تحدثه هذه الأخيرة .

2-الدراسة الثانية :

- د. إيهاب سلام " السيادة بين الاقتصاد والسياسة "

تتمحور هذه الدراسة حول سيادة الدولة مفهومها و أنواعها و نشأتها و صولا إلى السيادة الجديدة كما تطرقت هذه الدراسة أيضا الاستعمار في القديم و الاستعمار الجديد و هذه الأخيرة هي التي أفادتني في هذه الدراسة .

و يتضح مما سبق أن هذه الدراسة تتفق مع دراستي كونها تناولت السيادة بصفة عامة السيادة الاقتصادية و السياسية بصفة خاصة و سيادة الدولة قد تطرقت إليها في جزء من دراستي .

أما أوجه الاختلاف تكمن في أن دراسة د.إيهاب سلام ركزت على السيادة الاقتصادية على عكس دراستي فقد ركزت فيها على التقلص السيادي للدولة في ظل الإنترنت و كذلك على التغيير في مفهوم الاستعمار .

تحديد المصطلحات

الانترنت

كلمة الانترنت Internet هي باختصار للمصطلح باللغة الإنجليزية هي باختصار للمصطلح باللغة الانجليزية Interconnetion of network و التي تعني شبكة ما بعد الشبكة بمعنى هي مجموعة من الأجهزة الإلكترونية المرتبطة فيما بينها و متناثرة عبر الكرة الأرضية ، تسمح بتمرير المعطيات بسهولة و بطريقة اقتصادية من نقطة إلى أخرى عبر الكرة الأرضية . [1]

ICANN: تعتبر الهيئة المسؤولة عن منح هذه الأسماء و هي هيئة دولية غير ربحية و مقرها الولاسات المتحدة في ولاية كاليفورنيا تختص بمنح ملكية أسماء النطاقات على شبكة الإنترنت ، وتتحكم في عملية إدارة شبكة الانترنت و لها الحق في تفويض أي جهة بالتحكم في اسم النطاق المخصص لها ، كما يحق لها إعادة تخصيص الاسم إلى جهة أخرى أو حتى إلغاؤه [2].

الدولة

يعرف "هولا ند" الدولة بأنها مجموعة عديدة من الكائنات البشرية تشغل عادة إقليما معينا و تسود فيه إرادة الأكثرية ضد أي عدد يعارضها من بينهم، أما " فيليمور " فيعرف الدولة من وجهة نظر القانون الدولي بأنها شعب يشغل بصفة دائمة إقليما محددا و يترابط بالقوانين العامة و العادات و التقاليد في هيئة سياسية واحدة و يمارس عن أداة

[1] لعقاب محمد ، **الانترنت و عصر ثورة المعلومات** ، الجزائر ، دار هومة ، 1999 ، ص32

[2] مصطفي عصام نعوس، **سيادة الدولة في الفضاء الإلكتروني** ، مجلة الشريعة و القانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ،العدد الحادي والخمسون 2012 ، ص 123.

الحكومة منظمة سيادة مستقلة و مسيطرة على جميع الأشخاص و الأشياء داخل حدوده و يقدر على أنه يعلن الحرب و يعقد السلم أن يدخل في جميع العلاقات الدولية مع شعوب الكرة الأرضية.[1]

و من الأساتذة العرب يعرف الدكتور عبد الحميد متولي الدولة بأنها مجموعة دائمة و مستقلة من الأفراد، يملكون إقليما معينا و تضم سلطة بهدف يمكن الأفراد و الجماعات من التمتع بحقوقهم و حرياتهم.[2]

[1] محمد عبد العزيز نصر، **في النظريات العامة و النظم السياسية**، دار النهضة العربية، بيروت،ط1972،1، ص423

[2] د.عبد الحميد متولي ، **القانون الدستوري و الأنظمة السياسية** ، دار النهضة المصرية ،1993 ، ص38

طبيعة الدراسة

تدخل هذه الدراسة في إطار الدراسات الإعلامية الاستكشافية والتي نهدف من ورائها إلى الوصول لنتائج كشفية ، و ذلك من أجل إدراك الإجابات التي تتضمنها إشكالية البحث ، بعد دراسة أهم المتغيرات التي تحيط بهذه الدراسة حيث سيدرس هذا البحث ادراكات الأساتذة المختصين لواقع سيادة الدولة في ظل الإنترنت ، بمعنى أننا نهدف إلى معرفة مدى توفق الدولة في ظل كل هذه التطورات الحاصلة الحفاظ على سيادتها و الكشف عن التأثير الذي تحدثه الإنترنت في سيادة الدول .

منهج الدراسة

المنهج الذي سأتبعه في هذه الدراسة هو المنهج المسحي .

المنهج المسحي :

يعد المنهج المسحي من أبرز المناهج العلمية المستعملة في الدراسات الاستكشافية حيث يعتمد على تحليل للظاهرة قيد الدراسة انطلاقا من تحديد المكان و المجال و الناس المعنيين بالدراسة [1]، و تقوم خصائص هذا المنهج على جمع المعلومات و البيانات التي تساعد على الكشف عن كل الجوانب الخاصة بالظاهرة.

ويقوم المنهج المسحي على تناول الظواهر الأخرى و درجة ارتباطها بالظاهرة محل الدراسة ، كما يعتمد على عنصري الوصف و التحليل لربط هذه المتغيرات مع بعضها البعض و كشف العلاقات فيما بينها.

ووفقا لما سبق فان المنهج المسحي هو المنهج الملائم لدراستنا.

[1] محمد شفيق،**الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية**،ط1،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1998،ص 93 .

أدوات الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع قيد الدراسة استخدمت لجمع البيانات و تحليلها" الاستمارة و المقابلة".

الاستمارة:

يعرف الدكتور محمد عبد الحميد الاستمارة على أنها أسلوب لجمع البيانات تستهدف استشارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية مقننة لتقديم حقائق أو أراء أو أفكار معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة و أهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات [1] ،و يعتبر الاستبيان تقنية مباشرة للاستجواب الأفراد كما يعد أكثر الأدوات ارتباطا بالمنهج المسحي الذي نعتمده في هذه الدراسة ، إضافة إلى المعلومات الدقيقة التي يوفرها لنا بعد استشارة الأفراد المبحوثين .

الملاحظة:

تعتبر الملاحظة إحدى أهم الطرق العلمية للكشف عن كينونة الظواهر بصفة دقيقة عن طريق المشاهدة الدقيقة ،من أجل الوصول إلى الخصائص و العوامل المتحكمة في الظاهرة ،كما تتطلب الوقوف على الأشياء و التمعن فيها بواسطة استخدام مختلف الحواس.

و تقوم الملاحظة على استخدام العقل و الحواس ،للتدخل الايجابي من جانب العقل الذي يقوم بدور رئيسي في إدراك العلاقات المختلفة بين الظواهر موضع الملاحظة

[1] محمد عبد الحميد،**دراسات الجمهور في بحوث الإعلام**،ط1،القاهرة، مصر،عالم الكتب، 1993،ص 183.

[1]، و بالتالي فهي لا تقوم بالتسجيل السلبي للوقائع و المتغيرات و الأحداث.

مجتمع و عينة الدراسة

تتميز الدراسات الإعلامية بتعاملها مع قاعدة معرفية كبيرة يكون أساسها الجمهور الذي يتسم باتساع المحتوى الزمني و المكاني ،فاستعمال المنهج المسحي الذي يرتبط ارتبطا وثيقا بنظام العينات يتطلب الإلمام بهذه القواعد المعرفية عن طريق الرصد الكامل لمفرداتها نظرا لاستحالة القيام بالمسح الشامل لكونه بتميز بضخامة العدد من جهة و التشتيت من جهة أخرى ، و بناءا على ذلك و يقوم الباحث باختيار أقل عدد من أفراد مجتمع البحث لدراسة خصائصه استنادا للعينة المستعملة. و يعرف محمد عبد الحميد العينة على أنها " عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا و يسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة ، و يشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص و السمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع[2].

و تتمثل العينة المختارة في هذه الدراسة " الأساتذة المختصين في الإعلام و الاتصال و العلوم السياسية و أساتذة القانونية ، و بالتالي فالاختيار يكون عمديا لعينة البحث ، و تعرف العينة العمدية بأنها " هي اختيار مفردات بما يخدم أهداف البحث[3].

و بذلك نجد أن هذا التعريف يتلاءم مع العينة التي قمنا باختيارها بانجاز هذه الدراسة .

---

[1] د.سمير محمد حسين،**بحوث الإعلام الأسس و المبادئ** ، القاهرة،مصر،عالم الكتب،ص 42 .
[2] محمد عبد الحميد،**دراسات الجمهور في بحوث الإعلام** ،مرجع سابق،ص 133 .
[3] نفس المرجع ،ص141 .

- **الاعتبارات السيكومترية للبحث " القياس "**

تم جمع بيانات هذا البحث من خلال ملأ المبحوثين للاستمارة تضمنت 29 سؤالا سعينا بواسطة إجاباتهم بقياس متغيرات البحث المعتبرة أعلاه "" تساؤلات" و لقياس ادراكات الأساتذة لمفهوم سيادة الدولة و علاقة الإنترنت بسيادة الدول ، تم سؤال المبحوثين أسئلة و ذلك وفق نموذج LINCKERT .

مجال الدراسة

المجال المكاني :

يتمثل مجتمع البحث الميداني في مجموعة من الأساتذة المتخصصين في الإعلام و الاتصال و العلوم السياسية و القانونية العاملين بجامعة خميس مليانة و الجزائر العاصمة .

-جامعة خميس مليانة بولاية عين الدفلى .

-جامعة الجزائر العاصمة ببن عكنون.

المجال الزماني :

شرعت في العمل الميداني ابتداء من شهر فيفري إلى غاية شهر مارس و هي الفترة التي تتخللها عملية توزيع الاستبيان على الأساتذة و استرجاعه و بعد الانتهاء من هذه المرحلة قمت بعملية تفريغ الاستمارات بالإضافة إلى تكييف الأدوات و الإجراءات المنهجية مع موضوع الدراسة .

صعوبات الدراسة

واجهنا خلال إعداد هذه الدراسة عدة صعوبات نذكر منها :

- نقص الدراسات التي تتناول واقع سيادة الدولة حاليا في ظل الفضاء الافتراضي .
- بداية العمل الميداني تصادفت مع عمل الأساتذة .
- هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الاستكشافية أي أن المراجع فيها قليلة جدا و حتى الدراسات السابقة .
- واجهتني بعض الصعوبات المنهجية المتعلقة أساسا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الذي يعتمد الطريقة الآلية في تحليل الإحصائيات .

التوصيات

- يجب علينا أن نمتطي عجلة الدهر و نبني لأنفسنا البنية التحتية و نؤسس لمجتمع معلوماتي معرفي عربي و إسلامي و أن نمنح لأنفسنا الحرية بكل مفرداتها و معانيها و نفرض وجودنا بلغتنا و ثقافتنا العربية و الإسلامية ليكون لنا موطأ قدم في حلبة التسابق المعلوماتي المعرفي العالمي .

- لقد أصبحت سيادة الدول تخترق بوسائل عديدة غير تقليدية فالدور الكبير الذي صارت تلعبه الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار و الموظفين و المراقبين الدوليين و حتى المنظمات التي تعمل تحت غطاء إنساني لها وظائف مشبوهة و هي الأخرى إحدى وسائل الاختراق الجديدة و هذا ما دفع "بريجنسكي" إلى وضع بنظرية جديدة في العلاقات الدولية سنة 2004 أسماها : " نظرية السيادة المحدودة " و أصبحت تدرس في الجامعات الأمريكية في نفس السنة و عام بعدها فقط انتشرت في أوروبا و قد ألغت تماما المفهوم التقليدي للسيادة . لذا أرى ضرورة عودة الأساتذة و الباحثين الذين يهتمون بالبحث في المفهوم الجديد لسيادة الدول لإعادة إحياء منظومتنا المفاهيمية التقليدية لمحاكاتها مع تلك الغربية الأوروبية .

- علينا عدم تجاهل التطورات الحاصلة في جميع الأصعدة و التي باتت تهدد سيادة الدول و أن الجزائر لا زالت تصنف من ضمن دول العالم الثالث لهذا و لابد أن نبني لأنفسنا قاعدة متينة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، و أكثر من ذلك أرى أنه يجب علينا أن نأخذ الدراسات الأكاديمية بعين الاعتبار من

ناحية المواضيع ، أي بصريح العبارة يستلزم أن نختار مواضيع جديدة التي تتماشى مع الواقع المعاش ..لتساعدنا على المضي قدما و نحو مستقبل أحسن .

مدخل

اتضح مما سبق ذكره عن مفهوم التقليدي للسيادة و تمظهراتها المختلفة إنطلاقا من المدلول الأول الذي رسمه **بودان** " **الملكية المطلقة** " مرورا بالتغيير في المفهوم التقليدي للسيادة ، وصولا إلى التقلص السيادي للدولة .

كل هذه المواضيع شكلت المجس أو البارومتر الحقيقي لقياس مدى السيادة، خلال كل المراحل التاريخية لذا سوف نأتي على مناقشتها على محك الإنترنت التي رأينا من خلال دراستها أنها تشكل قوة جديدة صاعدة و تحول المفاهيم تقليدية ، اقتصادية و اجتماعية و سياسية ...كانت سائدة ...، باعتبار أن السيادة إطار نظري مطاطي يمكن أن يتسع أو يضيق تبعا لتطور إمكانيات و عوامل التمييز أو الانتصار الحضاري .

و لعل المتأمل في هذه الدراسة يجد أن الهوامش و أغلب المراجع ذات صلة بالعلوم السياسية و العلوم القانونية و هو أمر استوجبته طبيعة الدراسة في حد ذاتها .

و من خلال الفصل التطبيقي سنتعرف على ادراكات الأساتذة لواقع سيادة الدولة في ظل الإنترنت، و إذا ما كان مفهوم السيادة بقي كما هو أو طرأ عليه تغيير في ظل كل هذه التطورات الحاصلة و التطور التكنولوجي ، بتطبيق أدوات البحث العلمي المحددة في الإطار المنهجي و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة سلفا.

و هذا بواسطة الاستبيان الذي قمنا بتقسيمه إلى 3 محاور

- **المحور الأول :** تحليل خصائص مجتمع البحث .
- **المحور الثاني** : سيادة الدولة .

- **المحور الثالث** : تأثير الإنترنت على سيادة الدولة .

و قد استخدمنا في هذا الدراسة البرنامج الإحصائي spss version 10.0 لتحليل النتائج الميدانية من ناحية التكرارات النسب و الارتباطات و معامل التوافق .

التحليل الإحصائي :

- **مفهوم البرنامج الإحصائي spss**:

وفرت التكنولوجيا الحديثة الكثيرة من الحلول و التطبيقات العلمية من شأنها تيسير البحوث العلمية و على الباحث في هذا العصر الرقمي إجادة و توظيف التكنولوجيا و الاستفادة من التقنيات الحديثة في الجانب العلمي، حيث توجد العديد البرامج التي تسهل عملية البحث و منها برامج statisrical packtage for social science 1=spss والتي تعني الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، و يعد أحد أهم البرامج الإحصائية المشهورة و هو برنامج متعدد الوظائف و له إمكانيات كبيرة حيث يمكن الاعتماد عليه في مساعدة الباحث على إجراء البحوث في مجال البحوث المختلفة كما يسمح البرنامج بتخزين البيانات و القيام بالعمليات الحسابية و التحليلات الإحصائية و إنشاء رسوم بيانية بسهولة و استخراج النتائج بشكل دقيق و سريع ، كما يعتبر أداة لحفظ البيانات لتسهيل الرجوع إليه عند الحاجة [1].

- خلال هذا الفصل قمنا بجمع البيانات و ترميز الاستبيان و هي العملية التي استخدمنا فيها برنامج spss .

[1] www. Spss. com

3-1 تحليل خصائص مجتمع البحث :

سنتناول في هذا المحور تحليل خصائص مجتمع البحث المتمثلة في :

1- الجنس .

2- التخصص العلمي .

3- الدرجة العلمية .

4- الخبرة المهنية .

* **التحليل الإحصائي و عرض النتائج :**

خصائص عينة الدراسة : *

تكونت عينة الدراسة من 50 أستاذ و أستاذة من شعبة الإعلام و الاتصال – قسم العلوم الإنسانية – و قسم العلوم السياسية و قسم العلوم القانونية ، تم اختيارهم بطريقة قصدية حسب مقتضيات الدراسة و فيما يلي الوصف التفصيلي للخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وفق المتغيرات المحددة سلفا .

أ- الجنس :

	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	25	25	50
النسبة	50%	50%	100%

الجدول رقم 1 : توزيع العينة حسب الجنس .

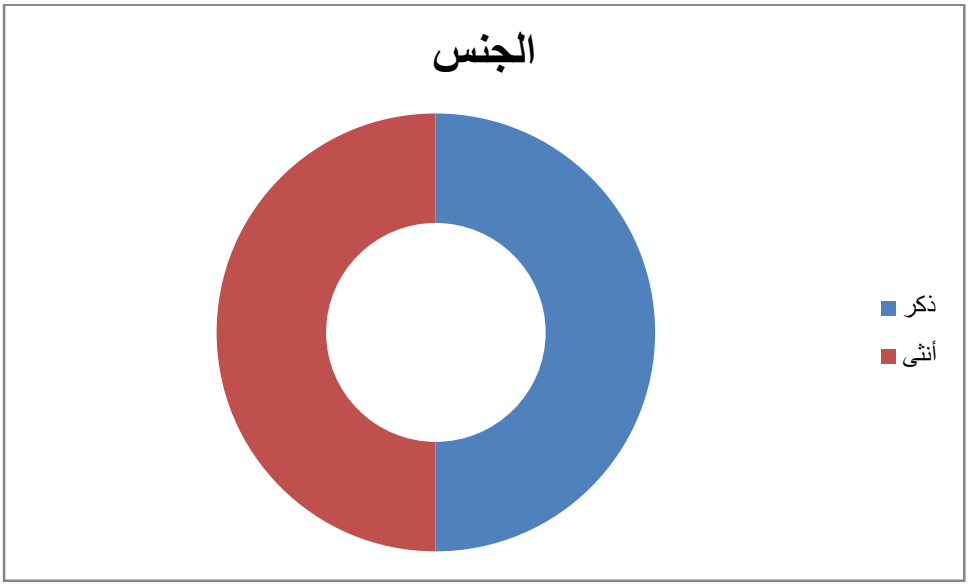

الشكل رقم 1 : توزيع العينة حسب الجنس .

يتضح من معطيات الجدول 1 ، ما يأتي :

بلغ عدد الأساتذة الذكور 25 ، و يشكلون نسبة قدرها 68.75 % من مجموع أفراد عينة الدراسة ،فيما بلغ أيضا عدد الإناث 25 ، بنسبة قدرها 28.12 % من المجموع .

ب- التخصص العلمي :

	علوم الإعلام و الاتصال	علوم سياسية	علوم قانونية	المجموع
التكرار	20	15	15	50
النسبة	40%	30%	30%	100%

الجدول رقم 2: توزيع العينة حسب التخصص العلمي .

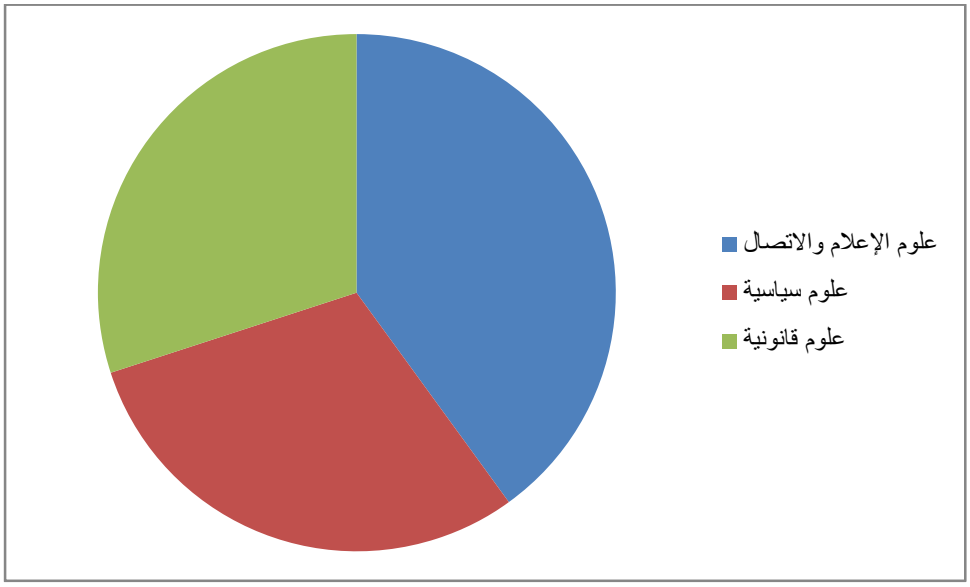

الشكل رقم 2: توزيع العينة حسب التخصص العلمي .

يمثل المستوى التعليمي أو الشهادة المتحصل عليها عاملا أساسيا و شرطا رئيسيا نظرا لما تكتسيه الشهادة الجامعية من أهمية . و قد توزعت العينة من حيث التخصص العلمي

- علوم الإعلام و الاتصال بنسبة 40% و هي أعلى نسبة في حين بلغ أساتذة العلوم السياسية 30% و هو ما يعادل أساتذة العلوم السياسية و هذا التوزيع كان عمدي.

ج- الدرجة العلمية :

المتغير	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
دكتوراه	علوم الإعلام و الاتصال	3	6%
	علوم سياسية	5	10%

	علوم قانونية	5	10%
ماجيستر	علوم الإعلام و الاتصال	15	30%
	علوم سياسية	12	24%
	علوم قانونية	10	20%
المجموع		50	100%

الجدول رقم 3 :توزيع العينة حسب الدرجة العلمية .

يظهر الجدول 3 الدرجة العلمية لأفراد العينة حسب كل تخصص ، حيث تظهر النتائج أن 3 أساتذة يحملون شهادة دكتوراه مثلوا نسبة 6% من تخصص الإعلام و الاتصال ، بينما يوجد 5 أساتذة يحملون شهادة دكتوراه في كل من تخصص علوم سياسية و علوم قانونية ، في حين بلغت نسبة الأساتذة الحاملين لشهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال 30%

أما أساتذة العلوم السياسية بنسبة 24% بحيث تفوق نسبة أساتذة العلوم القانونية الذين بلغت نسبتهم إلى 20% . و هي نتائج منطقية نظرا لتوزيع العينة من حيث التخصص .

د- الخبرة المهنية :

	سنة	سنتين	3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
التكرار	0	5	20	25	50
النسبة	0%	10%	40%	50%	100%

الجدول رقم 4: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية .

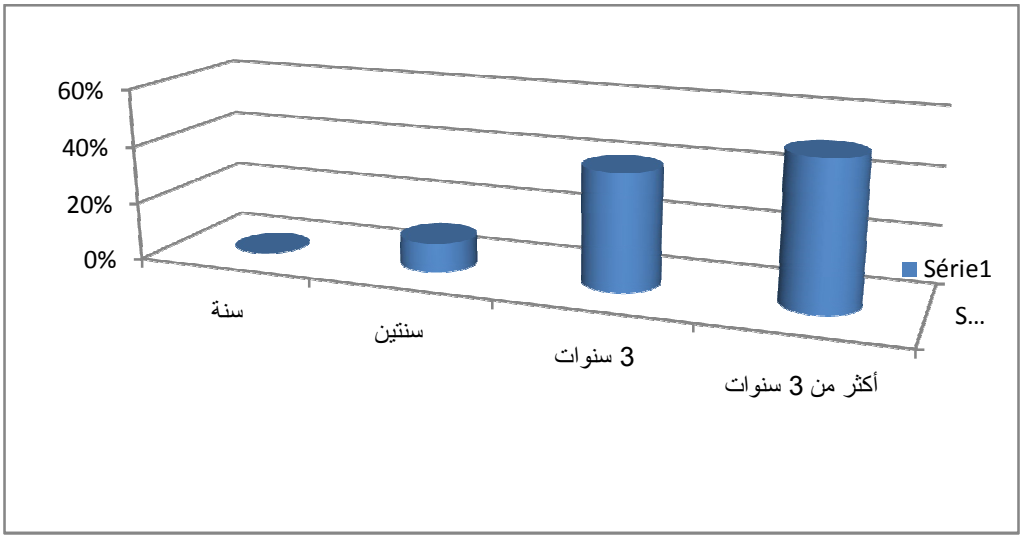

الشكل رقم 4: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.

فيما يتعلق بمتغيرات سنوات الخبرة ، فقد جاءت الفئة (أكثر من 3 سنوات) بالمرتبة الأولى و بنسبة قدرها 50% من مجموع أفراد العينة في حين جاءت الفئة (3 سنوات) بنسبة 40% و فئة (سنتين) 10% ، و جاءت فئة سنة واحدة بالمرتبة الأخيرة بنسبة 0%من مجموع أفراد العينة .

تشير هذه النسب إلى أن نصف أفراد العينة لديهم خبرة مهنية لأكثر من ثلاثة سنوات ، و هي معطيات تضفي قدرا كبيرا من المصداقية في التقييم .

تظهر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستقلة للعينة (الجنس، التخصص، الدرجة العلمية و الخبرة المهنية) درجة من التفاوت بين التخصصات " علوم الإعلام و الاتصال و العلوم السياسية و العلوم القانونية " و لكنها متوازنة من حيث الجنس .

إن عينة الدراسة عينة ممثلة ، عالية الموثوقية ، متوازنة، غير نمطية ، و ذات قدرة عالية على الحكم و التقييم ، مما يضفي على الدراسة درجة من الدقة و الموضوعية .

ادراكات الأساتذة لمفهوم السيادة .

2- <u>السيادة :</u>

	الفقرة	موافق		معارض		محايد	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة .	50	100%	0	%0	0	%0
2	من المفاهيم التي تخضع للتغيير و التطوير و التبديل و التعديل بحسب حركة الأحداث السياسية .	40	%80	10	%20	0	%0
3	عدم التبعية لأي كيان خارج الدولة .	30	%60	10	%20	10	%20
4	إن مسألة السيادة تحكمها الأن معايير جديدة ليست هي ذاتها المعايير التي كانت	45	%90	5	%10	0	%0

	سائدة إبان القرن الماضي .						
5	القوة الكبرى و السلطة العليا في نطاق إقليم معين .	5	%10	15	%30	30	%60
6	وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع الأفراد و إقليم و هيئة منظمة و حاكمة	40	%80	0	%0	10	%20
7	هي سلطة الدولة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية .	20	%40	10	20%	20	%40
8	حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها و أن تمتلك حرية أخذ القرارات داخل حدودها .	30	%60	15	%30	5	%10
9	السيادة لم تعد مطلقة بل مقيدة بعدة قيود .	45	%90	0	%0	5	%10
10	لم يعد مبدأ السيادة ذلك المصطلح الذي يقتصر على الأبعاد السياسية فقط بل تعداه ليشمل بعدا تقنيا جديدا .	40	%80	8	%16	2	%4
11	هي سلطان الدولة الكامل على الأشخاص و الأموال و الإقليم و حريتها في تصريف شؤونها الخارجية .	20	40%	25	%50	5	%10
12	تأثر مفهوم السيادة الوطنية بالمتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد .	45	%90	2	%4	3	%6
13	إن المفهوم الصارم و التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية حاليا .	30	%60	5	%10	15	%30
14	إن ظاهرة العولمة أخضعت مفهوم سيادة الدولة و غيره من المفاهيم الرئيسية في	40	%80	2	%4	8	16%

	علم السياسة و القانون الدولي العام و القانون الدستوري للمراجعة و إعادة التعريف .						

الجدول رقم 5: توزيع العينة حسب إدراكاتهم لمفهوم السيادة .

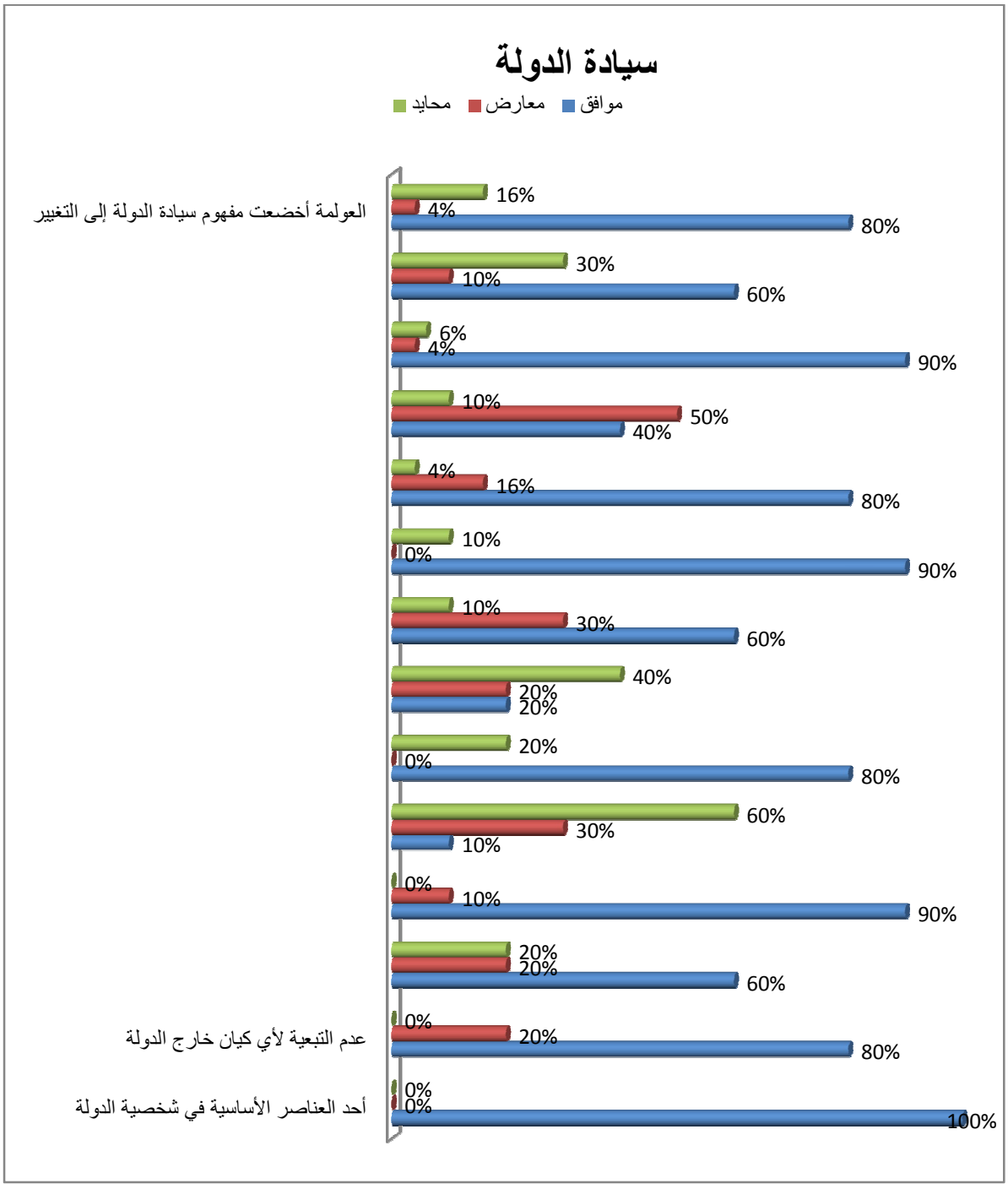

الشكل رقم 5: **توزيع العينة حسب ادراكاتهم لمفهوم السيادة .**

5- أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة .

تعتبر السيادة في الفقه الدستوري أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة ، وهي القوة الكبرى و السلطة العليا في نطاق إقليم معين و هي حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها و أن تملك حرية أخذ القرارات داخل حدودها و حرية تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى ، و بعد التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان وجد أن نسبة الذين أيدوا أن السيادة هي أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة 100% في حين بلغت نسبة المعارضين و المحايدين من الأساتذة 0% .

6- السيادة من المفاهيم التي تخضع للتغيير و التطوير و التبديل بحسب حركة الأحداث السياسية .

ذكر الأستاذ "مصطفى عصام نعوس" إن موضوع السيادة مثله مثل كثير من المفاهيم التي نشأت في مدة تاريخية محددة يخضع للتغيير والتطوير،التبديل و التعديل بحسب حركة الأحداث السياسية و التغييرات التي تحكم على العلاقات الدولية ففهم ظاهرة معينة ترتبط بحدث ما في مدة تاريخية معينة يخضع للتغيير انطلاقا مع حركة الأحداث الجديدة ، و من خلال النتائج يرى 80% من الأساتذة أن مفهوم السيادة قابل للتغيير و التعديل و ليس مفهوما ثابتا ، و مثلت باقي النسبة 20% من الأساتذة الذين عارضوا فكرة أن مفهوم السيادة قابل للتغيير و 0% من الأساتذة المحايدين.

7- عدم التبعية لأي كيان خارج الدولة

أجرت مدرسة الدراسات الإستراتيجية و الدولية ، قسم الدراسات الدبلوماسية بحث بعنوان **" فكرة السيادة في القانون الدولي العام "** قدمه " عبد الرحمن محمد" ذكر فيه أن السيادة تعني عدم التبعية لأي كيان خارج الدولة و هو ما لم يعد مقبولا في الوقت الحالي ، كما أن السيادة تعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية و الخارجية . و يرى في بحثه أن نطاق التدخل أخذ في الاتساع يوما بعد يوم و من جهة أخرى يجد أن مفهوم السيادة يتطور في اتجاهين مختلفين حيث أنه توجد علامات تدل على أن السيادة تتآكل باستمرار و توجد أخرى تشير إلى اتساع و امتداد سيادة الدولة .

و كما ذكر " جان لابيار " أن الدولة لا تخضع لأي سلطة أخرى خارجية و أنها مستقلة بقرارها السياسي داخليا و خارجيا فلا تكون في ذلك خاضعة أو تابعة لسلطان دولة أخرى أو منظمة دولية ، و يحق لها طلب الإنظمام لاتفاقيات و تعتبر السيادة الداخلية و الخارجية مظهرا من مظاهر لسلطة العليا[1].و النتائج الواردة في الجدول رقم 5 أن 60% من الأساتذة من وافقوا على أن السيادة تعني عدم التبعية لأي كيان خارج الدولة في حين أن نسبة الأساتذة المعارضين و المحايدين كانت متساوية 20%

8- إن مسألة السيادة تحكمها اليوم معايير جديدة ليست هي ذاتها المعايير التي كانت سائدة إبان القرن الماضي .

كان السعي محموما في السابق نحو المقاعد في المنظمات الدولية و الإقليمية ، و كذلك الحصول على الاعتراف المباشر من الدول المجاورة و ذات الثقل في المنطقة و في العالم . لكن كل هذه الخطوات و غيرها رغم أهميتها لم تعد تغني عن التحكم في أسماء النطاقات على الشبكة الدولية ، حيث تعتبر الدول أنه من حيث المعايير الواقعية يمكن

[1] جان لابيار ،**السلطة السياسة** ، ترجمة إلياس ، بيروت ، منشورات عويدات ، ط3 ،1983 ، ص 90-95 .

القول بأن سيادة الدول سوف تكون مفهوما ناقصا و غير كاملة إذا كان لجهة أخرى سلطة السيطرة على اسم نطاقها المعترف به و المعبر عنها و عن قدرة الدولة و نفوذها في الفضاء السبراني " الإنترنت "[1]. و قد قدرت نسبة الأساتذة الذين أيدوا أن السيادة اليوم تحكمها معايير جديدة 90% و نسبة الأساتذة المعارضين 10% و 0% بالنسبة للأساتذة المحايدين .

9- القوة الكبرى و السلطة العليا في إطار إقليم معين .

يعد الأستاذ " جان بودان " 1530-1569" هو أول من أوضح معنى كلمة السيادة في مؤلفه المعنون " **ستة كتب عن الجمهورية "** إذ عرفها بأنها " السلطة العليا على المواطنين و الرعايا "[2] و هو يعتبر مفهوم قديم للسيادة و عند استجواب الأساتذة تباينت الآراء بحيث أن أكبر نسبة كانت 60% للأساتذة المحايدين لتليها 30% للأساتذة المعارضين و أخيرا 10% من الأساتذة المؤيدين .

10- وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع الأفراد و إقليم و هيئة منظمة و حاكمة .

ذكر " الأستاذ محمد بويوش " في بحثه **"التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية "** على أنه يوجد باحثون آخرون قد حددوا فكرة السيادة في العصر الحديث على أنها " **وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد و إقليم و هيئة منظمة و حاكمة و هي تمثل ما للدولة من سلطات تواجه به الأفراد داخل إقليمها و تواجه به الدول الأخرى في الخارج ، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤون إرادتها**

[1] مصطفي عصام نعوس، **سيادة الدولى في الفضاء الإلكتروني** ، مجلة الشريعة و القانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ،العدد الحادي والخمسون 2012 ، ص 3 .

[2] طلال ياسين ، **سيادة الدولة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 26، العدد الأول 2010 ، ص 11 .

وحدها " . إن هذا المفهوم للسيادة أيده 80% من الأساتذة في حين لم يتلقى الاعتراض كما تبين هذه النسبة 0% أما الأساتذة المحايدين بنسبة 20% .

11- هي سلطة الدولة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية .

يعرف الدكتور العناني مبدأ السيادة " بأنه سلطة الدولة العليا على إقليمها و رعاياها و الاستقلال عن أي سلطة أجنبية أي للدولة السلطة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية ، و لها حرية تبادل العلاقات مع الدول الأخرى [1].

و الأساتذة الذين أيدوا هذا المفهوم للسيادة 40% و نفس النسبة للأساتذة الذين المحايدين أما الأساتذة الذين عارضوا فنسبتهم 20% .

12- حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها و أن تمتلك حرية أخذ القرارات داخل حدودها .

و كما ذكرنا سابقا أن السيادة في الفقه الدستوري هي أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة و أنها حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها و أن تمتلك حرية أخذ القرارات داخل حدودها .و تشير هذه النتائج أن 60% من الأساتذة الذين وافقوا و 30% من الأساتذة المعارضين و أخيرا 10% من الأساتذة المحايدين .

13- السيادة لم تعد مطلقة بل مقيدة بعدة قيود .

يعتبر البعض أن السيادة لم تعد مطلقة بل مقيدة بعدة قيود لم تكن ظاهرة إبان القرنين الماضيين و خاصة بعد انتشار مبدأ حماية حقوق الإنسان و التقنيات المتطورة . و أصبح النفاذ إلى حدود الدولة أمرا بسيطا [2]. و من خلال النتائج المعروضة في الجدول

[1] مصطفى عصام نعوس ، مرجع سبق ذكره ،ص 5 .
[2] نفس المرجع ، ص 3 .

5 نجد أن نسبة الموافقين على هذه الفكرة قدرت ب 90% و تليها نسبة المحايدين ب 10% أما المعارضين 0% .

14- لم يعد مبدأ السيادة ذلك المصطلح الذي يقتصر على الأبعاد السياسية فقط بل تعداه ليشمل بعدا تقنيا جديدا .

ذكر الأستاذ عصام نعوس في ملخص بحثه سيادة الدولة في الفضاء الإلكتروني " **لم يعد مبدأ السيادة ذلك المصطلح الذي يقتصر على الأبعاد السياسية فقط كما كان الحال في القرنين الماضيين بل تعداه اليوم ليشمل بعدا تقنيا جديدا يضاف إلى معناه الأصلي المتعارف عليه**" بحيث أنه يرى أن ذلك بدا واضحا من خلال سعي الدول إلى الحصول على أسماء النطاقات الخاصة بها على شبكة الإنترنت . و من خلال النتائج نجد أن 80% أيدوا هذه الفكرة و 16 % عارضوها و أقل نسبة 4% من الأساتذة المحايدين .

15- هي سلطان الدولة الكامل على الأشخاص و الأموال و الإقليم و حريتها في تصريف شؤونها الخارجية .

للسيادة جانبان:

•جانب ايجابي :يتمثل في ممارسة الدولة-والمتمثلة في الهيئة الحاكمة- لكافة مظاهر السيادة فوق إقليمها البري والجوي والبحري .

•جانب سلبي :ويتمثل في امتناع الدول الأخرى عن الاعتداء على هذه السيادة.

ولها أيضا مظهران:

•مظهر داخلي :ويعني سلطان الدولة على الأشخاص والأموال والإقليم بحيث تستطيع إدارة شؤون الإقليم المختلفة.

•مظهر خارجي :ويعني حرية الدولة في تصرفاتها الخارجية بحيث تستطيع تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى عن طريق التمثيل الدبلوماسي وإبرام المعاهدات والاشتراك في المنظمات وحضور المؤتمرات وغير ذلك من مظاهر السيادة الخارجية. و حسب النتائج الواردة عندنا في الجدول 40% من الأساتذة الذين وافقوا

على هذا المفهوم و يختلف الأمر بالنسبة للأساتذة المعارضين بنسبة 25% و الأساتذة المحايدين بأصغر نسبة 10% .

16- تأثر مفهوم السيادة الوطنية بالمتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد .

تشغل مفردة السيادة حيزا واسعا من مساحات البحث و النقاش و الجدل في أوساط البحث القانونية و السياسية والفكرية و القضائية في شتى بقاع العالم ارتباطا بالمتغيرات و التحولات الكثيرة التي اجتاحت البشرية خلال العقدين الماضيين بحيث أفضت إلى بروز مفاهيم و مفردات جديدة من قبل النظام العالمي الجديد .
و طلال ياسين عيسى ذكر أن " المتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد قد أثرت في مفهوم السيادة الوطنية و نطاق تطبيقه في المجالين الداخلي و الخارجي على حد سواء ، حيث أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول و طرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط و كان تلك التحديات مصادرها الداخلية و الخارجية التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها و تحليل مدى تأثيرها في مفهوم السيادة و أكد على أنه توجد علاقة ضرورية بين المتغيرات التي رافقت النظام الدولي و التقلص السيادة الوطنية [1]. ونجد أن الأساتذة الذين أيدوا أن مفهوم السيادة تأثر بالمتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد 90% وهي نسبة عالية جدا مقارنة بنسبة الأساتذة الذين عارضوا 4% و الأساتذة المحايدين 6% و هذا ما يجعلنا نستنتج أن الأساتذة يرون أن تغيير مفهوم السيادة له علاقة بالمتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد .

17- إن المفهوم الصارم و التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية حاليا .

[1] طلال ياسين عيسى ، مرجع سبق ذكره ،ص 65 .

دعا الأمين العام " كوفي عنان" لدى افتتاحه للدورة الرابعة و الخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة فقال : **إن المفهوم الصارم و التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية حاليا"**

و أضاف لاحقا " **إن أحكام الميثاق جاءت باسم الشعوب و ليس باسم حكومات الأمم المتحدة ، كما تأتي لضمان و حفظ السلم و الأمن الدوليين فقط . إن أحكام الميثاق جاءت تعبيرا لإيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الكائن البشري ، فهي تعترف بسيادة الشعب و لم يكن غرضها إعطاء ترخيص للحكومات لتدوس الحقوق الأساسية و كرامة الإنسان إن السيادة تقتضي المسؤولية و ليس فقط السلطة** ".

و كما تبين النتائج الواردة في الجدول رقم 5 أن 60% من الأساتذة أيدوا ما دعا إليه الأمين العام كوفي عنان، لتليها نسبة الأساتذة المحايدين ب 30% و المعارضين و هي أصغر نسبة 10%.

18- إن ظاهرة العولمة أخضعت مفهوم سيادة الدولة و غيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسة و القانون الدولي العام و القانون الدستوري للمراجعة و إعادة التعريف.

ذكر betrand badie " إن مفهوم سيادة الدولة بدأ يتجه في الوقت الحاضر نحو النسبية إذ إن ظاهرة العولمة أخضعت هذا المفهوم و غيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسة و القانون الدولي العام و القانون الدستوري للمراجعة و إعادة التعريف كما ذكر بأنه قد أصبحنا نعاصر موجة من الكتابات التي تشكك في المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية القائم

على نموذج الدولة التي تراقب بشكل مستقبل شكل سياستها العامة و مضمونها ، و تعده إما مفهوما مهجورا و أنه ينتمي إلى تقليد مذهبي في طريق الفناء و إما متجاوزا نظريا و غير نافع عمليا ، لأن الإهانات الدولية الجديدة و المشكلات غير المسبوقة و الحدود الاقتصادية الجمركية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها

المفهوم التقليدي للسيادة[1]. و هنا نجد أن الأساتذة الذين وزعت عليهم الاستمارة 80% وافقوا على أن العولمة قد غيرت في المفهوم التقليدي للسيادة أما نسبة 4% قد عارضوا على هذه الفكرة و 16% من الأساتذة المحايدين .

3- ادراكات و اتجاهات الأساتذة المبحوثين لتأثير الإنترنت على سيادة الدولة :

الفقرة	موافق		معارض		محايد	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
من خلال التدفق الجريء للمعلومات عبر مواقعها الإلكترونية .	38	%76	8	%16	4	%8
من خلال فرض ثقافتها ذات المضمون الترفيهي و التجاري على الثقافة الوطنية .	41	%82	2	%4	7	%14
الإنترنت تحدث خلل في حدود الدولة .	30	%60	15	%30	5	%10
الإنترنت تشكل تهديدا كبيرا من نوعه لقدرة الحكومة في السيطرة على السياسة و الثقافة و الاقتصاد ضمن إقليمها .	40	%80	2	%4	8	%16
الإنترنت تشكل تهديدا للعادات و التقاليد.	45	%90	0	%0	5	%10
الإنترنت تساهم في تشكيل	31	%62	4	%8	15	%30

[1] Betrand badie . " **un mond sans souverainties " – entevereruse. Etresponsabilite espace . da.politique . paris .fayard . 1999. P 287 .**

مجموعات المعارضة السياسية و عمل المنظمات الغير حكومية .						
الإنترنت تتيح إمكانية تدخل الآخرين في الشؤون الداخلية للدولة .	28	%56	11	%22	9	%22
إن سهولة الاتصال التي تتيحها الإنترنت تصعب على الدول القدرة على المراقبة و السيطرة	38	%76	8	%16	4	%8
الإنترنت خلقت حالة عدم التوازن السياسي .	16	%32	12	%24	22	44%
إن نمو شبكة الإنترنت من العوامل التي أدت إلى تضاؤل قدرة الدولة على احتكار مؤسسات المعرفة و ممارسة وظيفتها الضبط الثقافي .	23	46%	6	12%	21	%42
أسهمت الإنترنت في فرض معايير اقتصادية عالمية أجبرت الدول على الخضوع لها مخافة العزلة (OMC).	34	%68	6	%12	10	%20

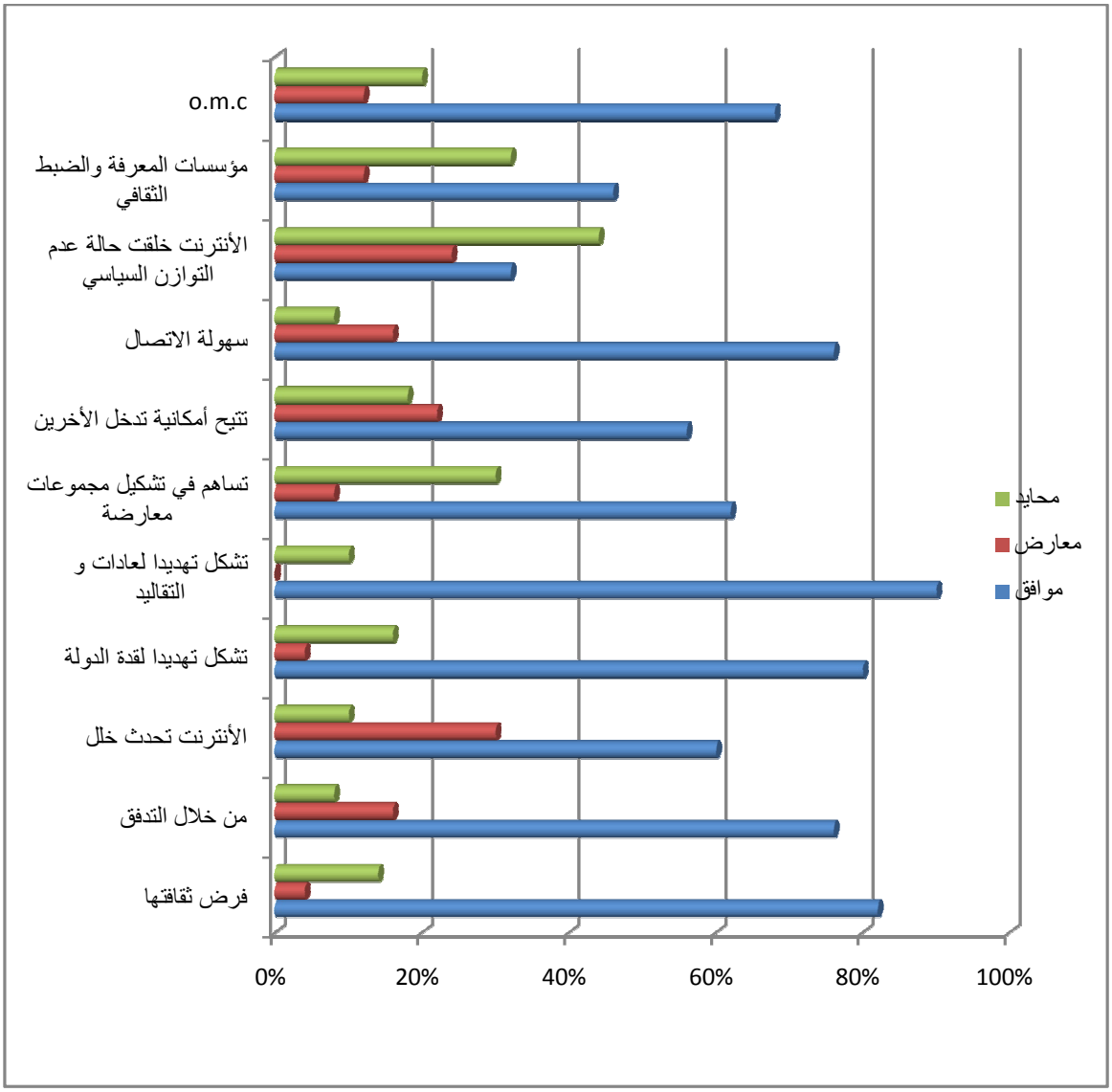

الشكل رقم 6: ادراكات الأساتذة المبحوثين لتأثير الإنترنت على سيادة الدولة .

1- من خلال التدفق الجريء للمعلومات عبر مواقعها الإلكترونية :

حسب نتائج الجدول رقم 6 فإن 76% من الأساتذة وافقوا على أن الإنترنت تأثر على سيادة الدولة من خلال التدفق الجريء للمعلومات عبر مواقعها الإلكترونية ، في حين16% من الأساتذة عارضوا على ذلك وقدرت نسبة الأساتذة المحايدين 8%.

2- من خلال فرض ثقافاتها ذات المضمون الترفيهي و التجاري على الثقافة الوطنية

يؤكد " دانيال كولار" المفكر الفرنسي أنه لم تعد **أي** حدود قادرة على إيقاف انتقال و التدفق الجريء للمعلومات عبر الإذاعة و التلفزيون و شبكات المعلومات بالصورة و الصوت و النص و عن طريق الشركات العالمية للاتصال الحديثة تكون قادرة في المدى القريب على ممارسة سيطرة ثقافية و لغوية على الدول المحرومة من هذه التكنولوجيا و التأثير بقوة على ثقافتها ذات المضمون الترفيهي و التجاري . و على حسب النتائج الموجودة أمامنا فإن 82% من نسبة الأساتذة أيدوا أن الإنترنت تأثر على سيادة الدولة من خلال فرض ثقافتها ذات المضمون الترفيهي و التجاري على الثقافة الوطنية ، في حين نجد أن نسبة المعارضة قدرت ب 4% و الأساتذة المحايدين 14%.

3- الإنترنت تحدث خلل في حدود الدولة .

و كما ذكرنا سابقا في الجانب النظري و تحديدا في الفصل الأول أن الإنترنت ليس لها حدود دولية و لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول و بالحدود القائمة بين الدول

كما أنها ليس لها مالك ، فالمكان و الزمان عنصران غالبا ما لا يكون لهما أي أثر في أنشطة تبادل المعلومات و العلاقات الناشئة في بيئة الإنترنت . و ليس هناك جهاز رقابي عليها و لا سلطة مركزية تتحكم فيها .و الأساتذة الذين وافقوا و المعارضين و المحايدين كانت نسبهم بالترتيب كالأتي 60% - 30% - 10%.

4- الإنترنت تشكل تهديدا كبيرا لقدرة الحكومة في السيطرة على السياسة و الثقافة و الاقتصاد ضمن إقليمها .

تبين نتائج الجدول على أن 80% من الأساتذة يرون أن الإنترنت تشكل تهديدا كبيرا لقدرة الحكومة في السيطرة على السياسة و الثقافة و الاقتصاد ضمن إقليمها و يرى 4% العكس و كانت نسبة 16% الفئة المحايدة .

5- الإنترنت تشكل تهديدا للعادات و التقاليد .

لقد ذكر " جون بارلو " أن مؤسس مؤسسة إلكترونيك فرونتيير في تنبئه عن مستقبل الإنترنت حيث أفاد بأن الإنترنت تشكل تهديدا للعادات و التقاليد و ربما لكل مفهوم السيادة نفسه . و النتائج بينت أن 90% من الأساتذة يرون أن الإنترنت تشكل تهديدا للعادات و التقاليد بينما لم يعارض أساتذة آخرون العكس 0% و الفئة المحايدة 10% .

6- الإنترنت تساهم في تشكيل مجموعات المعارضة السياسية و عمل المنظمات الغير حكومية .

عندما تنبأ جون بارلو لمستقبل الإنترنت ذكر أن الإنترنت سبق و أن ساهمت في تشكيل مجموعات المعارضة السياسية و عمل المنظمات الغير حكومية و ذلك بسهولة أكبر أكثر من أي تقنية أخرى كانت قد سبقتها بسبب طبيعة الإنترنت غير

المركزية و المفتوحة للجميع . تشير النتائج المتحصل عليها أن 62% من الأساتذة الذين وافقوا على أن الإنترنت تساهم في تشكيل مجموعات المعارضة السياسية و عمل المنظمات الغير حكومية ، و 8% من الأساتذة المعارضين أما الفئة المحايدة فقد بلغت 30% .

7- الإنترنت تتيح إمكانية تدخل الآخرين في الشؤون الداخلية للدولة .

و من خلال النتائج الواردة لدينا 56% من الأساتذة أيدوا أن الإنترنت تتيح إمكانية تدخل الآخرين في شؤون الداخلية للداخلية للدولة ، و 22% من الأساتذة يجدونها عكس ذلك أما الفئة المحايدة وصلت نسبتها إلى 22% .

8- إن سهولة الاتصال التي تتيحها الإنترنت تصعب على الدول القدرة على المراقبة و السيطرة .

تشير النتائج المتحصل عليها أن 76% من الأساتذة يوافقون على أن سهولة الاتصال التي تتيحها الإنترنت تصعب على الدول القدرة على المراقبة و السيطرة ، في حين نجد أن 16% من الأساتذة عارضوا على هذه الفكرة أما الفئة المحايدة من الأساتذة 8% .

9- الإنترنت قد خلقت حالة عدم التوازن السياسي .

إن انهيار الإتحاد السوفيتي و ما نجم عنه من تفكك الأحلاف السابقة أدى إلى انتهاء الحرب الباردة و إلى تسارع خطى العولمة و إلى تعميق التبعية إزاء الدول الرأسمالية الكبرى و إزاء الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص . و تسعى هذه الأخيرة إلى السيطرة على ثقافات العالم الثالث و إخضاعها لصالح السوق الرأسمالي . و بعد انهيار المنظومة الليبرالية الغربية تسود العالم مؤكدة على قيم

حقوق الإنسان و الديمقراطية الليبرالية و بسم هذه القيم الإنسانية و ما تتضمنه من قيم عالمية ، أصبحت الدول الكبرى تكرس على مستوى القانون الدولي حق التدخل الإنساني شرع المس من سيادة الدول .

كما حرصت الدول الكبرى على إخضاع وسائل الاتصال و خدماتها سيطرتها خدمة لمصالحها الاقتصادية و لعملياتها العسكرية و هي تؤكد بذلك هيمنتها على العالم من خلال تحكمها في منظومة التوزيع العالمي للبث الإذاعي و التلفزي و في سيطرتها على وكالات الأنباء العالمية ، كما تؤكد الولايات المتحدة هذه الهيمنة من خلال إدارتها للشبكة العالمية للإنترنت و تمسكها بهذا الامتياز[1] . و حسب النتائج المتحصل عليها فإن نسبة الأساتذة الذين أيدوا أن الإنترنت قد خلقت حالة عدم التوازن السياسي 32% في حين أن الأساتذة المعارضين وصلت قدروا ب 24% و الأساتذة المحايدين 44%.

10- إن نمو شبكة الإنترنت من العوامل التي أدت إلى تضاؤل قدرة الدولة على احتكار مؤسسات المعرفة و المعلومات و ممارسة وظيفتها في الضبط الثقافي .

تهز عالم اليوم ثورة تكنولوجية تجسمت بالخصوص في مجال المواصلات و تدفق المعلومات من خلال ظهور التكنولوجيا الإعلامية و ارتباطها بتكنولوجيا التواصل عبر الأقمار الصناعية و هذا ما أدى إلى نسج شبكات اتصال دولية تتجاوز و تتحدى الحدود الإقليمية للدول .

و نتيجة لتكنولوجيا البث الإذاعي و التلفزي عبر الأقمار الصناعية لم تعد الدول قادرة على التصدي للبرامج والأفكار و المعلومات و القيم التي تروج داخل حدودها ، كما أن تطور التكنولوجيا متعددة الوسائط و نمو شبكة الإنترنت و البريد و انتشار الهواتف النقالة عوامل أدت إلى تضاؤل قدرة الدول على احتكار مؤسسات المعرفة و

[1] محمود حمدان ، **السيادة الثقافية للدولة هل هي مهددة** ، تونس 2002 .

المعلومات و السيطرة على وسائل الإعلام و ممارسة وظيفتها في الضبط الثقافي[1] .و الأساتذة الموافقين عل أن نمو شبكة الإنترنت من العوامل التي أدت إلى تضاؤل قدرة الدولة على احتكار مؤسسات المعرفة و المعلومات و ممارسة وظيفتها في الظبط الثقافي 46% أما نسبة الأساتذة المعارضين 12% و تبقى الفئة المحايدة ب 42%.

11- أسهمت الإنترنت في فرض معايير اقتصادية عالمية أجبرت الدول على الخضوع لها مخافة العزلة (O.M.C).

"على الدول أن توافق أن تتبنى نظم و قوانين عالمية لكي تحقق رغبتها في المشاركة في اقتصاد عالمي جديد عبر الإنترنت و في الاتصالات العالمية و هذا يعتبر اغتصاب للسيطرة و السيادة الوطنية و في هذه الحالة نجد أن معظم الدول قد وافقت مرغمة على التنازل عن درجة معينة من السيادة لقاء الاشتراك بخدمة الإنترنت عن طريق الإيكان للمشاركة العالمية في الاقتصاد و الاتصالات " [2]. و قد وصلت نسبة الأساتذة الذين أيدوا أن الإنترنت قد أسهمت في فرض معايير اقتصادية عالمية أجبرت الدول على الخضوع لها مخافة العزلة 68% و نسبة المعارضين على ذلك 12% أما الفئة المحايدة 20%.

[1] محمود حمدان ، مرجع سابق ، ص 14 .
[2] مصطفى عصام نعوس ، مرجع سابق ، ص 24 .

نتائج الدراسة :

إدراكات الأساتذة لمفهوم السيادة .

مفاهيم السيادة :	الوسط الحسابي
أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة .	3
السيادة من المفاهيم التي تخضع للتغيير و التطوير و التبديل والتعديل بحسب حركة الأحداث السياسية .	2.6
عدم التبعية لأي كيان خارج الدولة .	2.4
إن مسألة السيادة تحكمها الآن معايير جديدة ليست هي ذاتها المعايير التي كانت سائدة إبان القرن الماضي .	2.8
القوة الكبرى و السلطة العليا في نطاق إقليم معين .	1.8
وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع الأفراد و إقليم و هيئة منظمة و حاكمة .	2.8
هي سلطة الدولة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية .	2.2

حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها و أن تملك حرية أخذ القرارات داخل حدودها .	2.3
السيادة لم تعد مطلقة بل مقيدة بعدة قيود .	2.9
لم يعد مبدأ السيادة ذلك المصطلح الذي يقتصر على الأبعاد السياسية فقط بل تعداه ليشمل بعدا تقنيا جديدا .	2.64
هي سلطان الدولة الكامل على الأشخاص و الأموال و إقليم و حريتها في تصريف شؤونها الخارجية .	1.9
تأثر مفهوم السيادة الوطنية بالمتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد .	2.86
إن المفهوم الصارم و التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية حاليا .	2.5
إن ظاهرة العولمة أخضعت مفهوم سيادة الدولة و غيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسية و القانون الدولي العام و القانون الدستوري للمراجعة و إعادة التعريف .	2.76

حسب الجدول أعلاه تبين لنا أن أغلبية إجابات الأساتذة تتجه إلى أن مفهوم السيادة لم يعد هو ذاته المفهوم التقليدي الذي كان في وقت ماضي و هذا قد إستنتجناه من إجاباتهم التي قد حضت بنسب عالية و التي مثلت لنا إدراكاتهم لمفهوم السيادة كالتالي :

1- السيادة هي أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة .

2- السيادة من المفاهيم التي تخضع للتغيير و التطوير و التعديل و التبديل بحسب حركة الأحداث السياسية .

3- إن مسألة السيادة تحكمها الآن معايير جديدة ليست هي ذاتها المعايير التي كانت سائدة إبان القرن الماضي .

4- هي وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع الأفراد و إقليم و هيئة منظمة و حاكمة .

5- السيادة لم تعد مطلقة بل مقيدة بعدة قيود .

6- لم يعد مبدأ السيادة ذلك المصطلح الذي يقتصر على الأبعاد السياسية فقط بل تعداه ليشمل بعدا تقنيا جديدا .

7- تأثر مفهوم السيادة الوطنية بالمتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد .

8- إن ظاهرة العولمة أخضعت مفهوم سيادة الدولة و غيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسة و القانون الدولي و القانون الدستوري للمراجعة و إعادة التعريف .

في حين أنهم لم يتبنوا مفاهيم السيادة التالية :" مع العلم أنها تعتبر كلها مفاهيم تقليدية للسيادة"

1- عدم التبعية لأي كيان خارج الدولة .

2- القوى الكبرى و السلطة العليا في إطار إقليم معين .

3- هي سلطة الدولة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية .

4- حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها و أن تملك حرية أخذ القرارات داخل حدودها .

5- هي سلطان الدولة الكامل على الأشخاص و الأموال و إقليم و حريتها في تصريف شؤونها الخارجية .

2- ادراكات الأساتذة لتأثير الإنترنت على سيادة الدولة

ادراكات المبحوثين لتأثير الإنترنت على سيادة الدولة	المتوسط الحسابي
الإنترنت تأثر على سيادة الدولة من خلال التدفق الجريء للمعلومات عبر مواقعها الإلكترونية .	2.6
من خلال فرض ثقافتها ذات المضمون الترفيهي و التجاري على ثقافتها الوطنية .	2.87
الإنترنت تحدث خلل في حدود الدولة .	2.3
الإنترنت تشكل تهديدا كبيرا من نوعه لقدرة الحكومة في السيطرة على السياسة و الثقافة و الاقتصاد ضمن إقليمها .	2.76

الإنترنت تشكل تهديدا للعادات و التقاليد .	**2.9**
الإنترنت تساهم في تشكيل مجموعات المعارضة السياسية و عمل المنظمات الغير حكومية .	**2.54**
الإنترنت تتيح إمكانية تدخل الآخرين في الشؤون الداخلية للدولة .	**2.26**
إن سهولة الاتصال التي تتيحها الإنترنت تصعب على الدول القدرة على المراقبة و السيطرة .	**2.6**
الإنترنت قد خلقت حالة عدم التوازن السياسي .	**2.08**
إن نمو شبكة الإنترنت من العوامل التي أدت إلى تضاؤل قدرة الدولة على احتكار مؤسسات المعرفة و المعلومات و ممارسة وظيفتها في الضبط الثقافي .	**2.34**
أسهمت الإنترنت في فرض معايير اقتصادية عالمية أجبرت الدول على الخضوع لها مخافة العزلة . O.M.C	**2.56**

لقد تبين لنا من خلال هذا الجدول و هذه النتائج على أن أغلب الإجابات تتجه إلى أن إدراكات الأساتذة تتجه إلى أن للإنترنت تأثير على سيادة الدول وهذا بدا واضحا لنا من خلال أغلب إجاباتهم التي كانت كالتالي :

1- الإنترنت أثرت على سيادة الدولة من خلال التدفق الجريء للمعلومات عبر مواقعها الإلكترونية .

2- من خلال فرض ثقافتها ذات مضمونها الترفيهي و التجاري على الثقافة الوطنية .

3- الإنترنت تشكل تهديدا من نوعه لقدرة الحكومة في السيطرة على السياسة و الثقافة و الاقتصاد ضمن إقليمها.

4- الإنترنت تشكل تهديدا للعادات و التقاليد .

5- الإنترنت تساهم في تشكيل مجموعات المعارضة السياسية و عمل المنظمات الغير حكومية .

6- إن سهولة الاتصال التي تتيحها الإنترنت تصعب على الدول القدرة على المراقبة و السيطرة .

7- أسهمت الإنترنت في فرض معايير اقتصادية عالمية أجبرت الدول على الخضوع لها مخافة العزلة O.M.C

مناقشة نتائج الدراسة :

سعينا في عملنا هذا إلى البحث على واقع سيادة الدولة في ظل الفضاء الافتراضي ، و على حسب نتائج الدراسة التي تطرقنا إليها سابقا توصلنا إلى أن إدراكات الأساتذة لمفهوم السيادة تتجه إلى أن مفهومها لم يبقى هو ذاته المفهوم التقليدي بل تغير نتيجة لعدة تطورات ظهرت في العالم و أن للإنترنت بالغ التأثير على سيادة الدولة، ولو جئنا لمناقشة هذه النتائج و ربطنا هذا مع ما إستخلصناه في الجانب النظري نجد أنها متطابقة مع ادراكات الأساتذة لواقع السيادة .

و توجد إسهامات فكرية عديدة حاولت الخوض في هذه الإشكالية المعقدة و المتشابكة في نفس الوقت و الممثلة في كسر الإنترنت للحدود الجغرافية، و هذا ما يعتبر مساسا بسيادة الدولة التي هي ركن من أركانها ..

لقد أدخلها المختصون في إطار العولمة لكونها تحمل صفة العالمية و الشمول، فالمتأمل للحروب التقليدية التي كانت بين الدول يجدها قد كانت حروبا بالأسلحة المادية لا أكثر ، و يكون فيها الضرر البشري كبيرا ، أما الآن و قد أدخلت الإنترنت في هذه اللعبة نتيجة للتطور التكنولوجي الكبير ، الذي طرأ على مختلف وسائلها فقد أصبحت هذه الحروب حروبا إلكترونية يكون الضرر فيها ماديا و معنويا و بشريا في نفس الوقت ، و ما يؤكد هذا الاتجاه ما نشرته جريدة **" يديعوت أحرونت"** الإسرائيلية تقريرا بناءا على حضورها جلسة

نقاشية بعنوان **" الإعلام الجديد كسلاح إستراتيجي "** و ادعت فيه أن الناطق باسم القوات العسكرية الإسرائيلية استند إلى مخططات جاري العمل على تنفيذها لتجنيد نواة ما أسماه **" محاربو الإعلام الجديد "** الذين هم عبارة عن قراصنة حديثي العهد ولدو و ترعرعوا في ظل مناخ الفضاء الافتراضي ..

و يمكننا كذلك أن نضرب مثل آخر على هذا الموضوع لا يقل أهمية عن سابقيه في مجال آخر و هي الثورات العربية " تونس ، مصر " التي تعد أكبر دليل على تأثير الإنترنت على سيادة الدول .

و رغم الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة في سبيل المحافظة على سيادتها من عقد لمؤتمرات و لقاءات وطنية و عالمية و إطلاق تسميات عديدة في هذا المجال كالجرائم الإلكترونية و غيرها ، إلا أن هذه الجهود لم تفلح في كبح هذا التويع الإلكتروني الكبير الذي قيض دعائم كثير من الدول و أطاح برؤسائها ..

مدخل

إن التطور الذي شهده قطاع تكنولوجيا الاتصالات على المستوى العالمي و المحلي ساهم بشكل مباشر في تقريب المسافات بين الدول و المجتمعات ، كما غير الكثير من المفاهيم و القيم الاجتماعية و التربوية، و أصبح العالم قرية صغيرة .

و تعد الإنترنت آخر صرخات تكنولوجيا الاتصالات ، و التي تعرف بالفضاء الافتراضي فهو مصطلح ظهر للمرة الأولى على يد الكاتب الأمريكي " وليام جيبسون " في رواية من روايات الخيال العلمي ظهرت عام 1984 ، وظف هذه الكلمة لوصف واقع افتراضي لشبكة ترتبط بأطرافها مجموعة من الحواسيب عبر نظام يتصف بالتعقيد يتجاوز حدود التصور البشري، فصار يستخدم للإشارة إلى وصف البيانات الحاسوبية المرتبطة فيما بينها التي تسود الكون المعلوماتي الذي يرتكز على شبكة الإنترنت .

و في هذا الفصل سنقوم باستعراض ماهية الإنترنت و طبيعتها بالتفصيل .

تعريف شبكة الانترنت

قبل تعريف شبكة الانترنت لابد من تحديد مفهوم الشبكة ، من أجل ذلك اخترنا تعريفين رأيناهما ملمين بتعريف الشبكة ، فحسب معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات و التوثيق ، الشبكة هي " مجموعة نقاط موصولة ببعضها البعض " [1]، أما حسب الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات و الحسابات فتعرف على أنها "مجموعة من أجهزة الكمبيوتر (مثل اثنين أو أكثر) و المعددات الملحقة متصلة ببعضها بواسطة كابلات أو بأي وسيلة أخرى تستخدم برمجيات المشاركة في المعدات مثل الطابعات و مشغلات الأقراص هدفها إشراك المستفيدين في الملفات و الموارد الأخرى في تبادل المعلومات. [2]

من خلال هذين التعريفين نستخلص تعريف بسيط و هو أن الشبكة هي مجموعة من الحواسب المرتبطة فيما بينها بترابط الماديات (Hardware) و البرمجيات (Software) من خلالها يتم تبادل المعلومات بين مختلف نقاط العالم .

التعريف اللغوي

كلمة انترنت Internet هي اختصار للمصطلح باللغة الانجليزية Interconnection of network و التي تعني شبكة ما بعد الشبكة بمعنى هي مجموعة من الأجهزة

[1] مفتاح ، محمد دياب، **معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات و التوثيق**، إنجليزي،عربي،مصر، الدار الدولية و التوزيع ، 2001 ،ص 179

[2] الشامي،محمد أحمد ،**الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات و الحاسبات**، إنجليزي،عربي، القاهرة، المكتبة الأكاديمية ، 2001، ص1652

الالكترونية المرتبطة فيما بينها و المتناثرة عبر الكرة الأرضية ، تسمح بتمرير المعطيات بسهولة و بطريقة اقتصادية من نقطة إلى أخرى عبر الكرة الأرضية.[1]

التعريف الاصطلاحي

لقد تعددت تعاريفها و منها اخترنا ثلاثة تعاريف باعتبار كل واحد يكمل الآخر، بحيث يعرف "حشمت قاسم" الانترنت على أنها "مجموعة من البروتوكولات أو قواعد التعامل و السلوك الخاصة بتراسل البيانات و متابعتها ، أو مجموعة من الخدمات و المرافق و البشر الذين يفيدون منها أو مجموعة من الخدمات و المرافق و البشر الذين يفيدون منها[2] و عرفها أنها "مجموعة ضخمة من شبكات الاتصال المرتبطة ببعضها البعض و هذه المجموعة تنمو ذاتيا بقدر ما يضاف إليها من شبكات و حاسبات.[3]

و كذلك الانترنت هي "مجموعة من الشبكات التي تناول المعلومات فيما بينما دون قيد و لا رقيب".[4]

[1] لعقاب محمد، **الانترنيت و عصر ثورة المعلومات** ، الجزائر ، دار هومة، 1999، ص32

[2] الهوش، أبو بكر محمود ، **التقنيات الحديثة في المعلومات و المكتبات**، نحو إستراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات ، الجزائر، دار الفجر ،2002 ، ص121

[3] عبد الهادي ، محمد فتحي، **تكنولوجيات المعلومات في المكتبات و مراكز المعلومات العربية بين الواقع و المستقبل** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ،1999 ، ص416

[4] الهوش، أبو بكر محمود ، مرجع سابق ، ص121

من خلال هذه التعاريف نخلص إلى أن الانترنت هي تجميع ضخم من شبكات الحاسوب المتصلة معا ضمن اتصالات واسعة و ذات خدمات متنوعة تربط العالم كله ، و تساعد في تبادل المعلومات و الاتصالات بين الأفراد و المؤسسات ، و بمعنى آخر الشبكة العالمية هي شبكة مفتوحة على العالم تسمح للمستفيد بالوصول إلى آلاف المعلومات ، كما لها القدرة الواسعة و السريعة لإيصال المعلومات لكل من يستخدمها. لذلك أطلق عليها اسم شبكة الشبكات العنكبوت و الطريق الإلكتروني السريع للمعلومات.

تطور الانترنت

مرت شبكة الانترنت بعدة مراحل، شهدت تطورات كثيرة ، فيما يلي بعض المحطات الهامة في تطوير الانترنت من خلال هذا التسلسل الزمني

1

1969 : يعتبر تاريخ ميلاد شبكة اسمها (Arpanet)* و التي تعني وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة ، قامت بها وزارة الدفاع الأمريكي و ذلك بوضع شبكة تربط مختلف روابط الجيش الأمريكي و مراكز البحث لضمان بقاء التشغيل حتى و لو تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأي هجوم .

1970 : هو تاريخ بداية استعمال أول بروتوكول يسمى (Network control Protocol) NCP على شبكة الانترنت.

1972 : يمثل تاريخ اختراع البريد الإلكتروني Electronic mail

1981 : تم تعويض بروتوكول NCP ببروتوكول TCP/IP

Transmission control Protocol/Internet Protocol وهو " اللغة المشتركة التي تتخاطب بواسطتها كل أجهزة الكمبيوتر المرتبطة بشبكة الانترنت" .[2]

1983 : شهدت شبكة Arpanet انقسام إلى قسمين ، ملينات (milinet) و هي عسكرية و الأربنات (Arpanet) و هي مدنية ، موجهة للقطاع الأكاديمي للأبحاث،

---

[1] www.ironprivate.tripod.com

[2] إبراقن محمود، **الانترنت: دراسة اتصالية و مصطلحية** في: مجلة المعلومات العلمية و التقنية،ط1،1991،ص43

* Advanced Research Project Agency

بحيث شهدت هذه الأخيرة عدة تطورات لتصبح في النهاية شبكة اتصالات تحت اسم الانترنت.

بداية 1990 : ظهور نظم التشغيل مما أدى إلى انتشار واسع للانترنت و هذا مع التطور المذهل الذي شهده مجال المعلوماتية فيما يخص ظهور الحواسب و قدرتها العالية على السرعة و المعالجة .

1992 : طرح المركز الأوروبي للبحث النووي مشروع الشبكة العنكبوتية التي أصبحت من الخدمات الواسعة في الشبكة ، و في نفس هذه السنة تم تأسيس جمعية الانترنت Internet society و دورها تحفيز الاهتمام بالانترنت.

1994 : الذكرى الرابعة و العشرون لشبكة Arpanet.

1996 : انعقاد أول معرض دولي للانترنت.

1997 : ظهور الشبكة المحلية (Antranet) داخل المؤسسات.

نهاية 1990 : بالتحديد عام 1996 تم ارتباط 186 دولة بالشبكة ، و بتوالي السنوات الأخيرة أصبحت الاشتراكات كثيرة و تنامي عدد مستخدمي الانترنت ، و هكذا أصبحت الانترنت وسيلة اتصال تختزل الوقت و المسافات على حد قول **ماكلوهان** " بفضل الشبكة أصبح العالم القرية الصغيرة التي يعرف بعضها البعض الأخر".

من خلال هذه المحطات في تاريخ الانترنت نستنتج أن الانترنت مرت بثلاث مراحل أساسية ، مرحلة تقنية و مرحلة تجارية و مرحلة ثالثة اجتماعية و ثقافية ، اتسع فيه نطاق استخدام الانترنت في المجتمع ، و أصبحت في متناول المستفيدين على

اختلافهم ، و كذا أصبح لشبكة الشبكات تأثير على مختلف الميادين السياسية ، الثقافية و التعليمية .. إلخ [1].

[1] إبراقن، محمود. **الإنترنت: دراسة اتصالية ومصطلحية** ، نفس المرجع ، ص 44- 45 .

طبيعة الإنترنت

الإنترنت عابرة للحدود الدولية

و هذا العنصر يثير الكثير المفاهيم و بالتالي الجدل حول الإنترنت. و يكمن السبب الرئيسي في أن الإنترنت ليس لها حدود دولية و لا تعترف كذلك بتلك الحدود القائمة بين الدول كما أنها ليس لها مالك ، و ليس هناك جهاز رقابي عليها و لا سلطة مركزية تتحكم فيها ، و يعني هذا في حقيقة الأمر أنه كما يمكننا الدخول إلى شبكات الغير أيضا يستطيع الدخول إلى الشبكات الخاصة بنا و كذلك حواسيبنا و يستوي هنا أن يكون هذا الغير عدوا أو صديقا .

و لا يعني مثل هذا الأمر أن هناك تعارضا بين الإنترنت و فكرة الدولة ، إذ إن هذا الأمر ليس له وجود البتة . بل الحقيقة أن ظاهرة الإنترنت العلمية هي ظاهرة دولية في الأساس من حيث انعدام مركزيتها بما أنه يتساوى أمامها الدول الكبيرة و الصغيرة ، فما يحكم الإنترنت هو قدرة المعلوماتية و سوف يأتي الوقت الذي يكون فيه التوثيق المعلوماتي و القدرة الإيجارية على التوثيق له قيمة مادية كبيرة بما يتساوى مع النفط و غيره من المركبات ذات القيمة الاقتصادية بل أبعد من ذلك سوف يظهر أيضا – و هو ما بدأت تبرز في الأفق بوادره – مستويات اجتماعية قواعد بيانات لتحميلها على الإنترنت و إذا كان الأمر كذلك ، فما هي الإمكانيات السلبية التي من الممكن تقيد التعامل بالإنترنت ؟ .

و الواقع أن بحث هذه النقطة من الأهمية بمكان سيما من قبل الدول الصغيرة ذات إمكانية التقنية الضعيفة و هي دول سوف تجد ذاتها – لا مفر – بحاجة إلى الإنترنت إزاء التطور البشري الهائل في استخدامها. ذلك أن أهم عقبة يمكن أن تصادف هذه النوعية من الدول هي حجب التقنية المتطورة عنها ، و مسألة حجب

التقنية صادفت العديد من الدول في موضوعات شتى كمعدات النفط و السلاح و بعض القيود الاقتصادية الأخرى و نعتقد أن هذا الأمر سوف يمتد حتميا إلى تقنيات الحاسوب كنوع من فرض الهيمنة المقصودة ليس تلك الدول و إنما على الإنترنت ذاتها ، لاسيما و أن دولا مثل الولايات المتحدة و تابعيها كبريطانيا تلجأ إلى مثل هذه النوعية من الهيمنة . فمثلا تقنية التشفير لازالت في إطار الحظر المفروض بقوة القانون الأمريكي كما أن العديد من البرمجيات مثل برمجية مطاردة " مصنعي الفيروس" التي تنتجها شركة Actis technology الإنجليزية رفضت التعامل مع دول مثل سنغافورة و الصين بحجة إنتهاك هذه الدول لحقوق الإنسان و الأمثلة على ذلك كثيرة و متعددة .[1]

[1] مصطفي عصام نعوس، **سيادة الدولى فى الفضاء الإلكتروني** ، مجلة الشريعة و القانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ،العدد الحادي والخمسون 2012 ، ص133- 134 .

الطبيعة العالمية للإنترنت

لا تعترف الإنترنت بالحدود الجغرافية ، فالمكان و الزمان عنصران غالبا ما لا يكون لهما أي أثر في أنشطة تبادل المعلومات و العلاقات الناشئة في بيئة الإنترنت و للإنترنت سمات و خصائص ذات أثر على البناء القانوني و العلاقات القانونية فهو واسطة اتصال تنقل فيها المعلومات على شكل حزم توجه إلى عنوان افتراضي لا صلة له بالمكان بوجه عام ، و ليس ثمة طريق اتصال محدد من نقطة إلى نقطة، إنما انتقال عشوائي يتخير بذكاء أفضل الطرق و أقصرها للوصول إلى مقصده النهائي ، هذه الحزمة تحمل معلومة أو رسالة بريد إلكتروني أو برنامجا أو طلبا أو غير ذلك ، و ليس ثمة سيطرة مركزية لأحد على الانترنت ، أنها بيئة مملوكة لكافة الأفراد و المؤسسات و ليست مملوكة لأحد ، و ليس ثمة إطار تقني أو قانوني أو تنظيمي يسيطر مركزيا على الإنترنت بل إن إداراتها و التحكم بها إنما تحكمه طبائعها الذاتية وواقع حركة السير لملايين الاتصالات التي تتم في نفس الوقت و هذا يتعذر إجمالا بتداخل الأنظمة التقنية و المعايير الإنسانية التي تنظمها الشبكات الرقمية ، مما سيترك لا محالة أثره على المواطنين و سيؤثر حتما في العلاقات بين الدول. لكن إذا قمنا بمقارنة بسيطة سنجد أن ما يؤخر علاقات الدول من قوانين و اتفاقيات و معاهدات دولية ، هو غير ما تخضع له شبكة الإنترنت حيث قلما تخضع هذه الأخيرة إلى قواعد التقنين التقليدية ، بل إذا كانت العلاقات بين الدول تخضع في العموم للاتفاقيات الموقعة بين هذه الدول ، و يشمل بحال تطبيقها مجالا ترابيا مغلقا ، نلاحظ أن شبكة الانترنت هي خارج إطار التحكم الترابي و عابرة للأوطان وغير مركزية و مفتوحة بالمطلق ، إذا لا محيد لنا عن الاعتراف بأن الإنترنت تعد اليوم ، نقطة تقاطع بين العديد من الأنشطة الإنسانية بحيث لن يستطيع الفاعلون التقليديون ضبطها و التحكم بها وحدها . و تعتبر الانترنت ذات

بعد دولي بالمطلق ، لأنها شأن عالمي البتة لذلك السعي الدولي محموم و خاصة مبادرات الدول المتخلفة بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة من أجل اعتبار الانترنت من الأملاك العامة الشائعة عالميا كالفضاء الخارجي و البيئة و ارث للبشرية جمعاء ، و استثمارها والاستفادة منها بالتساوي مع الدول المتقدمة [1].

[1] مصطفي عصام نعوس، **سيادة الدولى فى الفضاء الإلكتروني** ، مجلة الشريعة و القانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ،العدد الحادي والخمسون 2012 ، ص 134-135 .

خلاصة :

يتبين من خلال ما استعرضناه في هذا الفصل أن الانترنت مرت بثلاث مراحل أساسية ، مرحلة تقنية و مرحلة تجارية و مرحلة ثالثة اجتماعية و ثقافية ، اتسع فيه نطاق استخدام الانترنت في المجتمع ، و أصبحت في متناول المستفيدين على اختلافهم ، و كذا أصبح لشبكة الشبكات تأثير على مختلف الميادين السياسية الثقافية و التعليمية .. إلخ. و هذه الأخيرة قد أدخلت الإنسانية في مرحلة جديدة لتجاوزها الحدود الجغرافية وبتهديدها لسيادة الدول و لمسها هوية الشعوب .

مدخل

قد كان لظهور الإنترنت " **الفضاء الافتراضي** "وما تبعها من تطبيقات محدودة في بداية التسعينيات ما استرعى انتباه البعض أن العالم على مشارف حقبة جديدة ستلعب فيها هذه التكنولوجيا الناشئة دوراً محورياً في تطوير وتغيير العديد من المفاهيم والنظريات التقليدية في مجالات عدة كالاقتصاد والأعمال والتعليم والخدمات. كانت ثمة أسئلة تطرح نفسها بشأن شبكة لا تعترف بالحدود الجغرافية. أي بما يتعلق بسيادة الدول " وفضاء الإنترنت يحتاج إلى قواعد جديدة لتمكين الدول من ممارسة سيادتها على حدودها الافتراضية بشكل مماثل أو على الأقل مشابه لسيادتها علي أراضيها وسماواتها ومياهها الإقليمية".

سنتطرق في هذا الفصل إلى "الاستعمار الجديد "و " إلى مظاهر تأثير الفضاء الافتراضي على سيادة الدول " و سنتناول أيضا محاولت الدول الحد من هذا الاختراق .

الاستعمار الافتراضي

الاستعمار القديم

تم اختراق سيادة الدول في العصور الحديثة من خلال الاستعمار العسكري و كان ذلك سببا بتخلفها الاقتصادي ، فالسياسة الاستعمارية الاستغلالية في مواجهة دول إفريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية من جانب دول أوروبا ، بدأت اعتبارا من القرن الثامن عشر و ما دفع أوروبا الى استعمار الدول النامية هو حاجتها إلى المواد الأولية أولا و لما عظمت الصناعة في الدول الأوروبية و زاد الإنتاج عن حاجة الأسواق الداخلية تطلعت إلى الدول النامية في ذلك الوقت تعتمد على الزراعة و تهمل استغلال موادها الأولية فوجدت أوروبا أن الاستيلاء على هذه المواد مفيد لإنتاجها الكبير المتعطش للمواد الأولية و بدأت بعد احتلال هذه البلاد تنهب ثروات دول إفريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية و تحولت الدول الضعيفة إلى مستعمرات و فقدت سيادتها على أرضها و شعبها و ما في باطن أرضها .

و الاستعمار هو إستطان دولة لأرض دولة أخرى و نهب ثرواتها و تسخير شعبها لأعمال تخص الدولة المستعمرة و تصدير هذه الثروات الى أرضها و كان يحدث في الماضي باستعمار الأرض بالقوات العسكرية ثم تحدث عمليات النهب بعد ذلك بلا توقف.

و الاستعمار القديم يقضي على سيادة الدولة و لعل فكرة السيادة لم تظهر إلا في العصر الحديث كما أن الاستعمار لو دخل بلد سحب سيادة شعبها عليها ، و لكن إذا خرج الاستعمار من بلد فليس معنى ذلك أن الشعب سترداد سيادته إنما قد تظل السيادة في يد المستعمر .[1]

[1] د. إهاب إسلام ، **السيادة بين الإقتصاد و السياسة** ، ط1 ، دار النهضة المصرية ، مصر ،2002 ،ص3

الاستعمار الجديد

" إن الحرب كما يشير إلى ذلك "ماتلار" تغيرت طبيعتها و أصبحت إلكترونية ، و لم يعد ضروريا احتلال إقليم للسيطرة على الخصم ، و إنما يكفي إغراق إقليمها بالرسائل و المعلومات انطلاقا من الأقمار الصناعية كما يمكن مراقبة نشاطه و التجسس عليه باستمرار في أدق التفاصيل و النشاطات " .[1]

و إذا كان لهذا التأثير بعد جماعي أو شمولي على كافة الناس فإن الجانب الأخطر هو قدرة هذه الوسائل على التأثير في السيادات الثقافية للمجتمعات بها تفرزه من مواد و سلع محلية بفضل السيطرة على الوسائل الإعلامية و الاتصال الموجه.

و يؤكد في هذا الصدد المفكر الفرنسي " دانيل كولار" بقولة " **أنه لم تعد أي حدود قادرة على إيقاف الانتقال و التدفق الجريء للمعلومات عبر الإذاعة و التيليفيزيون و وكالات الأنباء و شبكات المعلومات بالصورة و الصوت و النص و عن طريق الشركات العالمية للإتصال الحديثة تكون قادرة في المدى القريب على ممارسة سيطرة ثقافية و لغوية على الدول المحرومة من هذه التكنولوجيا ، و التأثير بقوة على ثقافتها الوطنية بفرض ثقافتها ذات المضمون الترفيهي و التجاري .**

إن دور التكنولوجيا لا يقتصر على الاقتصاد فحسب ، بل هي تأثر بقوة في تكوين الرأي العام و التأثير في العقول رغم وجود قيود وطنية لكن كيف؟ .

[1] كمال راشدي،**عولمة الإتصال و أثرها على السيادة الثقافية**، شهادة ماجستير في القانون الدولي،بن عكنون،2001 .2002ص237

إن الإنترنت والهوائيات المقعرة أضعفت بقدر عظيم الرقابة الداخلية في مختلف البلدان ، خاصة في الانحدار الهائل الذي تعرفه أثمان هذه السلع حتى صدرت التكنولوجيا هي المعيار الأساسي في وصف تقدم الاقتصاد ". [1]

[1] العيد الصالحي ، **العولمة و السيادة الوطنية المستحيلة** ،ط1، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2002 ،ص 47 .

مظاهر تأثير الفضاء الافتراضي على سيادة الدولة

- **الأثر غير المباشر للإنترنت في إحداث خلل في حدود الدولة**

التأثير غير مباشر للإنترنت تجلى بعدة أمور معظمها تقني و سنتناولها فيما يلي :

- **الارتباط العالمي بمنفذ توزيع وحيد للإنترنت :**

هناك إجماع في الآراء أن الإنترنت ، ليس لها مثيل بين الوسائط التقنية الأخرى تلعب دورا في تبني تطور اقتصادي و اجتماعي ، و حتى إن هناك إجماعا حول أن الإنترنت سوف يزيد الهوة الرقمية ما بين غني وفقير في آلية الوصول إلى الانترنت ، وما بين دول الشمال و الجنوب ، الذي جعل الدول النامية مهمشة تماما بشكل أكبر. بينما نجد أن قطاعات الاتصالات الأخرى مثل الهاتف و البرق مثلا لديها آليات منظمة لها كالإتحاد الدولي للاتصالات ، الذي كون بيئة تنظيمية دولية على مستوى عال من الترتيب و التنظيم الدولي في الأمم المتحدة و يكفل لكل دولة عضو حقوقها الكاملة و المتساوية على الأقل . لكن ما يجري اليوم أن بعض مكونات الإنترنت الرئيسية تدار خارج الإطار القانوني الدولي عن طريق شركة ICANN مما وضع الدول النامية في وضع اقتصادي حرج . مركز القلق الحالي هو أن عملية إدارة الإنترنت قد جرت خارج التراكيب المؤسسية القانونية للتنظيم الدولي التقليدي ، الذي صممت في الأصل لحماية السيادة الوطنية بعناية فائقة.

- **التعريف بكيفية عمل تقنية التعرف على الأسماء :**

لا بد في البداية من التعريف بكيفية عمل " تقنية التعرف على الأسماء " ، فمن المعروف أن لكل جهاز حاسوب متصل بالإنترنت رقما تعريفيا خاصا به يعرف بروتوكولات الإنترنت ، ويمكن الوصول إليه من خلال نظام أسماء المواقع الذي يترجم الحروف المكونة لاسم المواقع 21 رقم المقابل له، و سنجد أن هذا النظام تم وضعه لكي يتيح لمستخدمي الإنترنت استعمال أسماء مواقع مكشوفة عوضا عن عناوين بريدية مرقمة . فما يعرف بعناوين بروتوكولات الإنترنت يعني اتفاقية محادثة تستخدمها الحاسبات عند اتصالها ببعض .[1]

و تتضمن معلومات العنوان عنوان جهة الوصول و عنوان المرسل ما يتيح حاليا التعرف على أربعة مليارات من الحواسيب عبر تقنية الأمر الذي يسمح معه بالتعرف على الآلات المتصلة بالشبكة .

- **آلية عمل الإنترنت استنادا إلى تقنية المهندسين الأوائل لها :**

بالرجوع إلى المصممين الأوائل لهندسة الإنترنت سنجد أنهم بنوا نظاما حول ثلاثة عشر آلة ، أطلقوا عليها اسم آلات الجذر المودع التي تعد بمثابة بنيات تحتية أولية للطرق السيارة و نقل المعلومات و بذكرها . الخ. و هي متصلة بدورها بآلاف أخرى من آلات توزيع الناقلة في جميع بقاع العالم .

[1] مصطفي عصام نعوس، **سيادة الدولى فى الفضاء الإلكتروني** ، مجلة الشريعة و القانون، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

- **احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للجذر الموزع :**

من الملاحظ أن الخلل القانوني يكمن في سوء توزيع آلات " الجذر الموزع " بحيث احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية عشرة منها و اثنين منها يقعان في أوروبا و الواقع أن موزع الجذر هو الذي يراقب توزيع مختلف مواقع بحسب التقسيم الجغرافي بحيث يعطي لكل دولة رمزا، و هو من يوزع إلى جانب أسماء المجالات الجغرافية ، أسماء مجالات تنظيمية مثل : دوت كوم ، دوت وأرغ ....الخ و تشمل مختلف الأنشطة العمومية و من ثم يمكن اعتبار نظام إدارة اسم المجال أو " مسمى نطاق الانترنت هو من يرسم الخريطة الموضوعية و الوظيفية لشبكة الانترنت " .

- **حاجة الدولة الماسة لمسمى النطاق الأعلى :**

تعتبر هذه المهمة من أبرز المهام وأخطرها الموكلة للأيكان ، نظرا لحاجة جميع الدول لها ، و كذلك المؤسسات و الشركات ، لتثبيت عنوانها على الإنترنت ، وقد جرت العادة أن يمنح المسمى الأعلى للدولة من خلال الهيئة الأمريكية الايكان و يوكل منح المسميات الفرعية أو الأدنى إلى جهة وطنية في كل دولة على حدة و ذلك لضمان عدم تضارب هذه المسميات مع حقوق العلامات التجارية ،وبذلك يكون " نظام إدارة اسم المجال " أو " مسمى نطاق الانترنت" واقعا أيضا تحت سيطرة شركة الايكان ICANN" [1].

[1] نفس المرجع ، ص 138 .

- **التأثير المباشر للإنترنت على سيادة الدول**

  - **التأثير التقني :**

تقوم الإنترنت بتغيير الإنسانية بشكل أسرع من أي تطور تقني آخر منذ فجر التاريخ، و ربما لم يكن " جون بارلو" مخطئا " مؤسس مؤسسة إلكترونية فرونتيير " في تنبئه عن مستقبل الإنترنت. حيث أفاد بأن الإنترنت تشكل تهديدا للعادات و التقاليد و ربما لمفهوم السيادة نفسه . لقد سبق و قد ساهمت الإنترنت في تشكيل مجموعات المعارضة السياسية و عمل المنظمات الغير حكومية بسهولة أكبر و أكثر من أي تقنية أخرى كانت قد سبقتها ، بسبب طبيعة الإنترنت غير المركزية و المفتوحة للجميع ، فهي تهدم مفهوم الوقت و المسافة التي يقوم عليها العالم التقليدي ، و بالتالي أصبحت إمكانية تدخل الآخرين في الشؤون الداخلية للدولة تزداد شيئا فشيئا و بسرعة كبيرة ، و في كل الأصعدة الأمر الذي أحدث خلال في حدود الدولة ، أصبح الآن يمكننا القول أن الإنترنت باتت تشكل تهديدا كبيرا من نوعه لقدرة الحكومة في السيطرة على الاقتصاد و السياسات و الثقافة ضمن إقليمها كذلك الزيادة في استخدام الإنترنت لإدارة كل التجارة المحلية و الخارجية العالمية هو تهديد لسيادة الدولة حسب السيطرة التاريخية على الفعاليات الاقتصادية .

لدى الإنترنت الآن تخفيض رهيب لتكاليف المعاملات و الإجراءات بالمقارنة مع كل من القطاع العام و الخاص و لأول مرة في تاريخ البشرية ، سمحت التكنولوجيا لجميع الأفراد في الأرض بالتواصل مباشرة و باستمرار مع بعضهم البعض و أن يتشاركوا في كل أنواع المعاملات من خلال نقل و استقبال البيانات الثنائية ، و لا يمكن أن يعطى لهذا التأثير

حقه بشكل كامل بدون فهم القدرات التكنولوجية الجديدة و النتائج السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية التي تنتجها هذه التكنولوجيا.

التأثير الإنساني :

تسمح التكنولوجيا الآن بالاتصال المباشر من أي نقطة في العالم لأي نقطة أخرى عن طريق الأقمار الصناعية ، و بذلك تتعدى الأنظمة الهاتفية الأرضية التقليدية و السيطرة الحكومية عليها و يبدو أن الإنترنت تقوم بتوليد تهديدين مباشرين لسيادة الدول هما :

أولا : على الدول أن توافق أن تتبنى نظم و قوانين عالمية لكي تحقق رغبتها في المشاركة في اقتصاد عالمي جديد عبر الإنترنت و في الاتصالات العالمية، و برأينا هذا اغتصاب للسيطرة و للسيادة الوطنية و في هذه الحالة نجد أن معظم الدول وافقت مرغمة على التنازل عن درجة معينة من السيادة لقاء الاشتراك يخدم الإنترنت عن طريق الإيكان للمشاركة العالمية في الاقتصاد و الاتصالات .

ثانيا : إن ما يقلق الحكومات حاليا هو فقدان السيادة المعلوماتية حيث كلما ازدادت تقنية الربط العالمية نجاعة أصبحت القدرة على المراقبة و السيطرة و الإيقاف لأي اتصال فردي صعبة جدا .

ثالثا : نتائج احتكار و سيطرة الإيكان : و مما يذكر أيضا في هذا الباب أن موزع الجذر الأصلي للإنترنت ما يزال تحت المراقبة المباشرة لوزارة التجارة الأمريكية بحيث إن احتكار واشنطن لنظام إدارة الأسماء يمكنها نظريا أن تمسح بأي لحظة موزع أي دولة من أي خريطة إنترنت بحيث يصبح تصفح المواقع التي تحمل رمز الدولة مستحيلا ، كما يصبح من المستحيل الاتصال بها ، و هو سلاح يعادل في قوته السلاح النووي لأنه يعني بما تعنيه تدمير اقتصاديات دول كاملة .

الخطورة الكامنة على سيادة الدول و حرية المواطنين :

يثير نمو شبكة الإنترنت المتزايد في الألفية الثالثة جملة من الأسئلة السياسية و الإستراتيجية الحساسة البالغة الخطورة ، و بخاصة منها المعلومات التي تهم سيادة الدول و تلك التي تمس حرية المواطنين في العالم أجمع و أهمها ما يتعلق بنظام إدارة اسم المجال الذي ما يزال إلى الساعة تحت مراقبة الولايات المتحدة الأمريكية الكلية فطابع التحكم الإستراتيجي بهذا النظام بالغ الحساسية ، و أهميته لا تكمن فقط في احتكار تسمية المواقع و التدفق معلومات شبكة الإنترنت فحسب، بل تشمل أيضا مستويات تتعلق بشبكة الإنترنت كالأشياء بخاصة منها ما تعلق بالبضائع و الأموال و قطاع الخدمات الإلكترونية و الأهم أنه بالموازاة تعدد أنظمة ولوج الشبكة و تطور استعمالاتها المتحركة ، فإن مجموع حالات الحياة اليومية و أنشطتها المختلفة ستصبح قريبا متصلة بالشبكة كليا . و من جانب خدمات الشبكة الالكترونية كالشبكة العنكبوتية العالمية و البريد الالكتروني و نظام إدارة اسم المجال، تم مؤخرا الإعلان عن نظام جديد مهمته التعرف على المحتويات و الأشياء الرقمية .

و الجدير بالذكر لقد كان الكيان الصهيوني من أول المشاركين به ،و الذي سارع إلى تسجيل نطاقه الرسمي في المنطقة حيث قام بهذه الخطوة منذ 24 سنة تقريبا و بالتحديد في 24- 10- 1980 و كان هذا بعد 9 أشهر فقط من التاريخ الذي قامت الولايات المتحدة بتسجيل نطاقها su و لا شك أن لهذه الحقيقة دلالة خاصة . و تم تسجيل النطاق السعودي المعروف sa في أيار عام 1994 أي بعد حوالي

9 سنوات ، بينما انتظرت أحسن الدول العربية حالا 5 سنوات كاملة لإدراك أهمية إتخاذ هذا القرار ، و لقد سجل النطاق السوري في تاريخ sy. 1997 [1].

[1] نفس المرجع السابق ،139-140 .

التأطير القانوني أم التعديل الذاتي؟

يقول " مانوال كاستيلس" إن الانترنت قد أعلن في بداياته الأولى عهدا جديدا من الحرية حيث بدت الدول غير قادرة على السيطرة على سيل الاتصالات غير الخاضعة لحدود الجغرافية . و أعاد " كاستيلس" هذا التصور إلى عاملين أساسيين أولهما تكنولوجي حيث أن هيكلية الانترنت تقوم على ترابط عدد غير قابل للتحديد من الحواسيب بواسطة بروتوكولات تعتبر الرقابة و الحواجز نوعا من " الفشل التقني" لعملية الارتباط فتسعى إلى تجاوزها باستمرار مما يجعل عملية الرقابة صعبة و إن لم تكن مستحيلة . أما العامل الثاني فهو "مؤسساتي" ذلك أن الانترنت الذي نشأ أول الأمر في الولايات المتحدة قد استفاد من الحماية المطلقة لحرية التعبير التي يضمنها الدستور الأمريكي . و لكن الدول قد تكيفت تدريجيا مع التقنية الجديدة و طورت أساليب تقنية للرقابة لتستعيد جزءا من النفوذ الذي فقدته . و يلاحظ "كاستيلس" أن المفارقات أن الشركات المصنعة للتقنيات الحديثة هي مستخدمي الشبكة لتوظيفها لأغراض تجارية. لكن أجهزت الدولة تبنت هذه التقنيات لأهداف رقابية أعادت لها بعضا من سيطرتها المفقودة . و لكن "تقنيات المراقبة" تقابلها تقنيات مضادة لتجاوزها في جدلية مستمرة هي أشبه بالحلقة المفرغة . و قد انعكست هذه الجدلية التقنية على الجدل الاجتماعي و السياسي و القانوني حول ضرورة أو عدم ضرورة إرساء تشريعات قانونية خصوصية تنظم سيل الاتصالات على الشبكة. و قد انقسم أطراف هذا الجدل إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى ترى ضرورة التأطير القانوني نظرا لما يعبر الشبكة من نصوص و صور إرهابية أو عنصرية أو منافية للأخلاق فضلا عن الجرائم التي ترتكب على الشبكة . و يضم هذا الفريق عموما الحكومات و المربين و غيرهم . و ينقسم أعضاء هذا الفريق

بدورهم إلى فريقين فرعيين يرى الأول أن التشريعات القائمة كفيلة بالتصدي لهذه الظواهر و ذلك بتطبيقها في مجال الانترنت .

و يصطدم هذا التوجه بعدد من العوائق التي تحول دون تطبيق التشريعات الوطنية القائمة على الشبكة نظرا لطبيعتها العابرة للحدود التي تجعل من العسير تطبيق تلك التشريعات الوطنية مما أملى على الدول التفكير في سن تشريعات دولية أو إقليمية في مستوى عدد من التجمعات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي . في حين يرى الفريق الأخر أن طبيعة الانترنت الخصوصية تستوجب تشريعات خصوصية.

أما المجموعة الثانية التي تتكون أساسا من جمعيات المجتمع المدني فهي تخشى من تدخل الدولة عن طريق التشريعات للتضييق على الحريات . و ترى أنه لا ضرورة لتقنيين الانترنت لأن الشبكة لها قوانينها الخاصة متمثلة في ما يعرف ب " قواعد اللياقة الشبكية" أو "ناتكات" التي هي ضرب من التعديل القانوني الذاتي عن طريق قواعد سلوك يتعين على كل مستخدم أن يتبعها و إلا فإنه يثير ثائرة بقية المستخدمين عليه. و لكنه لا يمكن اعتبار هذه القواعد وحدها كفيلة بالتصدي إلى بعض الظواهر الإجرامية الكبرى مثل الإرهاب و مختلف أشكال التحيل أو انتهاك خصوصيات الأفراد عن طريق الاحتفاظ بمعطيات حولهم دون إذن منهم و هو ما تعمد إليه الدول و الشركات التجارية. و بالتوازي مع هذا الجدل اتبعت الدول الغربية أنظمة قانونية مختلفة ، أورد " مونو" و "سيمون" نماذج منها :

– تجربة هولندا التي اختارت التعديل الذاتي عن طريق الشبكة ذاتها حيث فتحت مواقع خاصة لإدانة المواقع و المحتويات المخلة بالأخلاق أو حقوق الإنسان أو القيم الاجتماعية . و من ثم يقع الاتصال بمنتجي هذه المحتويات و مطالبتهم بوضع حد لممارستهم تلك.

– تجربة ألمانيا التي بعثت نوعا من " شرطة الانترنت" لمتابعة المواقع المخالفة.

– تجربة فرنسا التي وضعت إطارا قانونيا خصوصيا من 1987 يتعلق بالأنشطة المعلوماتية عموما و هو ما يعرف ب " قانون الإعلامية و الحريات" الذي يرمي إلى حماية المواطنين من الاستخدام غير المشروع للمعطيات المعلوماتية . و قد عهد إلى " اللجنة الوطنية للمعلوماتية و الحريات" بالسهر على تطبيق هذا القانون . و قد ذهب بعض الباحثين إلى تفسير الحرص الفرنسي على التأطير القانوني للشبكة بارتياب الفرنسيين من الانترنت برمته باعتباره أداة للزحف التكنولوجي و الثقافي الأمريكي على العالم .

– تعتبر التجربة الأمريكية عموما الأكثر ليبرالية في هذا المجال حيث يحمي البند الأول من الدستور الأمريكي الحرية المطلقة للتعبير . و لكن الوضع بدأ يتغير منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أصبحت الشبكة موضع رقابة مشددة من قبل الوكالات الأمنية الأمريكية .[1]

[1] شوقي العلوي،**رهانات الأنترنت** ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،بيروت لبنان،2006 ص 12

خلاصة

استنتجنا في هذا الفصل أن للإنترنت تأثير بالغ على سيادة الدول سواء كان تأثير مباشر أو غير مباشر، و ظل هذا التأثير يتعاظم بشكله السلبي و الإيجابي بصورة تتناسب طرديا مع مدى التقدم التقني ، و لكن من الواضح جدا أنها باتت تشكل اليوم إن صح التعبير تهديدا كبيرا من نوعه فهي بوجهها السلبي تشكل أداة مطية تمتطيها العولمة بكل أبعادها التقنية لتحقيق بعض الأغراض مثل الغزو الثقافي و ما شابه ، ناهيك عن الأهداف السياسية و الإعلامية و الاقتصادية.

مدخل

يعتبر الإقليم بمثابة المجال الذي تمارس الدولة سيادتها و يمتنع أن تتعداه ، إلا أن تحديد نطاقه خضع ضمن القانون الدولي إلى مضايقات عديدة خاصة في ظل التفاوت التكنولوجي الذي طغى بين الدول العالمين : جنوب ، شمال و قد تجلى ذلك بصورة واضحة في مناقشات تحديد الإٌقليم المائي و بحري حيث كانت الدول المتقدمة تطالب بمسافات ضعيفة نظرا لقدرتها على حماية محيطها و رغبتها في اغتنام ثروات الدول الضعيفة ، خاصة و أنها تمتلك تكنولوجيا متقدمة : كالولايات المتحدة و اليابان و ألمانيا و بريطانيا و التي طالبت بثلاثة أميال ، أ ما الدول الضعيفة فانهارت خلاف ذلك نظرا لمخاوفها وعدم استعدادها للمواجهة و هو نفس الوقت الحكم الذي يظل يطلق على سيادة الدولة في مجالها الجوي خاصة إذا تتبعنا مناقشتها حول الفضاء الخارجي .

إلا أن تطور تقنيات الاتصال و المواصلات جعلت العالم يبدو كقرية كونية صغيرة بل و أكثر من ذلك و قد أدى إلى ظهور شبكات الاتصال اللاسلكي و تطور تقنيات الإعلام الآلي التي انبثق عنها معجزة الاتصال " الإنترنت " صار من السهل اختراق سيادات الدول و التسلل والى محيطها الداخلي ، و لعل أكثر من استفاد من هذه الوضعية هو شبكات الإرهاب و الإجرام الدولية . و قد أدى هذا الوضع إلى إطلاق صرخات مدوية من الرؤساء دول كثيرة للمناداة بضرورة كبح هذه الفوضى المعلوماتية الإعلامية و تجلى ذلك من خلال الحديث المتكرر عن المخالفات السلبية للثورة التكنولوجية و ضرورة البحث عن سبل مكافحة الظواهر الناشئة و الجماعات المستفيدة بصورة غير مشروعة منها ، لقد أدى التطور التكنولوجي خاصة الإعلامي و المعلوماتي إلى إلغاء ما أصطلح على تسميته " بالإقليم" ذي الطابع السيادي و ذلك نتيجة لعجز الدول عن و مواجهة هذه الموجة .

نشأة الدولة

تنحدر كلمة الدولة State من أصل لاتيني يعود إلى كلمة Stare و تعني أن تقوم Status بمعنى موقف أو وضع أو ظرف. و ما زلنا نستعمل حتى اليوم كلمة تقريبا بالمعنى نفسه الذي تحمله باللاتينية و هو ما يكون قد تم تأسيسه ، و يدرك أنه ثابت و دائم في وضعية معينة كما نجد ذلك في الكلمات الانجليزية المشتقة من Static و بمعنى جامد أو ثابت ، أو Stable بمعنى مستقر[1]، و قد تحولت هذه الفكرة من الإشارة إلى ما هو شخصي صرف إلى الإشارة ما هو مؤسسي و سياسي .[2]

و يوضح هذا الأصل اللغوي و الاصطلاحي للمعنى اللاتيني كيف اشتقت هذه الكلمة State كصيغة ذات دلالة للدولة التي أصبح ينظر إليها على أنها الشكل التاريخي للممارسة السياسية في المجتمعات الأوروبية منذ القرن السادس عشر . [3]

و من هنا يتضح أن الدولة تمثل ظاهرة حديثة نسبيا ، و يعني ذلك أنه ليس هناك دولة إغريقية أو دولة العصور الوسطى على الأقل بالمفهوم نفسه الذي نفهم به الدولة الحديثة. و كما يذهب " بوردو " فإن هذه التسميات ما هي إلى مجتمعات ذات سلطة حاكمة ، لكنها ليست دولا ، و بمعنى أن الدول لم تتبلور في شكلها المحدد إلا حديثا و ما الأشكال السابقة لظهور الدولة الحديثة إلا تسميات عدة مفسرة لوجود السلطة و عملها ، و من جانب آخر يذهب " بوردو " إلى أن الدولة و أن لم يرها أحد أبدا إلا أن لا أخد ينكر وجودها ، فهي إقليم و شعب و مجموعة من القواعد الملزمة ، فكل هذه الأركان بالتأكيد مكونة للدولة غير أنها لا تبدوا بالظاهرة الملموسة و يرجع ذلك إلى أنها شأن ذهني لأكثر منه حقيقة ملموسة بالمعنى الكامل للكلمة هي فكرة قد لا تكون حقيقية إدراكية فهي ليست موجودة بل أنها

---

[1] أندروا فنسنت، **نظرية الدولة** ، ترجمة محمود خلق و آخرون ، بيروت ، دار الجيل ، ط1 ، 1997 ، ص5

[2] أندروا فنسنت، **نظرية الدولة** ، المرجع السابق ، ص6

[3] جورج بالانديه،**أنثروبولوجيا السياسة**،ترجمة علي المصري ،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ط1،1995،ص153

تدرك بالفكر [1] . و المقصود بالدولة هنا مجتمع له سلطة حاكمة و رقعة أرض تعلو فيها السلطة الحاكمة بشكل شرعي على أي فرد أو جماعة يعيشوا في هذا التجمع ، و يكون مثل هذا التجمع دولة عندما تكون طريقة الحياة التي يجب أن يسير عليها الأشخاص و الجماعات المحددة بواسطة سلطة ملزمة لهم جميعا. و هذه السلطة ذات السيادة هي التي تسمى حديثا الدولة . [2]

[1] بوردو ، **الدولة** ، ترجمة سليم حداد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر ،ط1 ، 1985 ، ص9-10

[2] هارولد لاسكي، **الدولة في النظرية و التطبيق**، ترجمة أحمد غنيم و آخر ، بيروت ،دار الطليعة ،ط2، 1963 ، ص36

مفهوم الدولة

يعرف "هولا ند" الدولة بأنها مجموعة عديدة من الكائنات البشرية تشغل عادة إقليما معينا و تسود فيه إرادة الأكثرية ضد أي عدد يعارضها من بينهم ، أما " فيليمور " فيعرف الدولة من وجهة نظر القانون الدولي بأنها شعب يشغل بصفة دائمة إقليما محددا و يترابط بالقوانين العامة و العادات و التقاليد في هيئة سياسية واحدة و يمارس عن أداة الحكومة منظمة سيادة مستقلة و مسيطرة على جميع الأشخاص و الأشياء داخل حدوده و يقدر على أنه يعلن الحرب و يعقد السلم أن يدخل في جميع العلاقات الدولية مع شعوب الكرة الأرضية. [1]

ومن الأساتذة العرب يعرف الدكتور عبد الحميد متولي الدولة بأنها مجموعة دائمة و مستقلة من الأفراد، يملكون إقليما معينا و تضم سلطة بهدف يمكن الأفراد و الجماعات من التمتع بحقوقهم وحرياتهم. [2]

إن كلمة الدولة أخذت من الكلمة الشائعة معنيين أو ثلاث معان يستحسن التمييز فيهما :

أ- ففي المعنى الواسع ، تعني كلمة دولة مجموعة منظمة ، لها على وجه العموم ركيزة اجتماعية هي الأمة ، فيقال في هذا المعنى أن فرنسا و إيطاليا و إسبانيا هي دول .

ب- و بمعنى ضيق تدل الدولة في هذا المجتمع السياسي على السلطات العامة على الحكام بالنسبة للمحكومين.

[1] أندريه هويو، **القانون الدستوري و المؤسسات السياسية** ، ترجمة على مقلد و الآخرون ، الأهلية التوزيع و النشر مصر، ط5 ، جزء 1 ،1997 ص96

[2] محمد عبد المعز نصر، **في النظريات العامة و النظم السياسية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ،1972، ص38

ت- و أخيرا في معنى ثالث أيضا ، إن كلمة دول تدل داخل السلطات العامة على العنصر المركزي الذي يقابل المجموعات العمومية الإقليمية كالمحافظات و البلديات و المنشآت العامة. [1]

أركان الدولة

يقصد بأركان الدولة العناصر الواجب توفرها لنشأة الدولة فهي توجد بوجودها و تغيب بغيابها ، و قد اتفقت تعريفات الدولة على أن هذه الأركان هي :

- الأفراد أو الشعب
- الإقليم أو الأرض
- السلطة أو الهيئة

أولا: الأفراد أو الشعب

و يسمى هؤلاء عادة الشعب أو الأمة أو المواطنين و هم يقيمون على لإقليم الدولة إقامة دائمة ، حيث لا يكون تصور قيام دولة دون وجود مجموعة من البشر تكون مادتها و موضوعها و أداتها و لا يشترط الفقه القانوني و لا السياسي حدا أدنى أو أعلى من البشر لقيام الدولة ، لذلك فليس ثمة من مانع من الناحية النظرية على الأقل من أن تقوم دولة بشعب صغير أو كبير و إن كان لكثرة العددية بالنسبة للدولة و مميزاتها مثلما أن تهل أثار سلبية ،مما يجعل مسألة تعداد الشعب مسألة نسبية تختلف قيمتها من دولة إلى أخرى و تختلف في الدولة الواحدة من زمن لآخر.

[1] د.عبد الحميد متولي ، **القانون الدستوري و الأنظمة السياسية** ، دار النهضة المصرية ،1993 ، ص38

و إذا كان هناك اتفاق حول الأفراد كعنصر أساسي من عناصر تكوين الدولة فقد ثار الخلاف حول التسميات التي أطلقت عليهم فهناك من أسماهم الأمة بينما أسماهم الآخرون الشعب و الشعب كما يذهب أحد الباحثين "هو مجموعة الأفراد من كلا الجنسين يعيشون كمجتمع واحد بغض النظر عن الخلافات التي قد توجد بينهم من حيث العرق أو أصل أو اللون أو الدين و حتى اللغة.[1]

ثانيا: الإقليم أو الأرض

يعتبر الإقليم ثاني أركان الدولة و هي الأرض التي يستقر عليها الأفراد أو الأمة أو الشعب أو المواطنين بصفة دائمة و عادية و تقوم عليها سلطة تحكمهم و تتحدث باسمهم على اختلاف ما تحويه هذه الأرض من أنهار و بحيرات ، و ما تشمله من جبال و سهول و ما تتميز به من خصائص طبيعية كاختلاف المناخ أو المساحات فكل ما يجعل الإقليم ركنا من أركان الدولة هو أن يكون معلوم الحدود.

و قد أجمعت آراء الفقهين القانوني على أن الإقليم ركن أساسي في الدولة ، و تحديد الحدود للدولة أمر مهم جدا لأنها توجد بوجودها و تزول بزوالها و هذا ما ذهب إليه "بوردو" عندما اعتبر الإقليم شرطا لوجود الدولة ذاتها [2] ،إذا فلا يمكن تصور قيام دولة من دون عنصر أرضي ، بمعنى أنه لا توجد دولة إقليمها بحري فقط أو فضائي فقط. [3]

[1] المرجع السابق ، ص39
[2] بوردو ، **الدولة** ، مرجع سابق ، ص40
[3] حامد سلطان ، **أصول القانون الدولي** ،القاهرة ، بدون مكان نشر ، 1953 ، ص 463

و تتضح أهمية عنصر الإقليم لقيام الدولة ، إذا تذكرنا ، وجود التجمع البشري و السلطة السياسية يقدمان أساسين مناسبين لقيام الدولة و لكن ذلك لا يحدث إلا بوجود جزء من اليابسة ، يستقر عليه هذان الأساسان ، و لا يهم حجم و مساحة اليابسة أو شكلها أو اتصالها أو عدم اتصالها ، فالمهم هو معرفة حدود الإقليم لترسم الدولة حدودها على أساس ذلك.

ثالثا: السلطة أو الهيئة الحاكمة

تعتبر السلطة الحاكمة الركن الثالث للدولة إذ بدون سلطة عليا ، يخضع لها جميع الأفراد المكونين للجماعة التي تسكن إقليما معينا ، لا يمكن أن تقوم الدولة .

و السلطة الحاكمة مصطلح مؤلف من كلمتين هما : السلطة و الحكم و بمراجعة المعاجم العربية اللغوية نجد أن كلمة السلاطة تعني القهر و يقال " سلطة الله عليهم تسليطا فتسليط" عليهم و السلطان الوالي [1] ، ليكون من معاني السلطة تنظيم القوة و القهر و تعني السلطة أيضا القوة و الثقة و التأثير و التعود بمعنى سلطة على شيء تسليطا أي تمكن منه. [2]

أما كلمة حكم مأخوذة من اسم سياسة [3]. و بالتالي فإن السلطة الحاكمة في جانبها الاصطلاحي ، هي القوة عالقة قاهرة يخضع لها كل أفراد الشعب أو هي قدرة طبقة الحكام على فرض إرادتها على جميع أفراد الشعب بحيث يكون لديها من الأسباب ما يجعل الجميع يدينون لها بالولاء و الطاعة ، إذ أن السلطة الحاكمة هي في كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الاجتماعي ككل و يضبطه.[4]

[1] الإمام محمد الرازي، **مختار الصحاح** ، الطبعة الأميرية ، 1953 ،ص309

[2] أحمد الفيومي ، **المصباح المنير** ، الطبعة الأميرية ، 1959، ص436

[3] أحمد الفيومي ، المرجع السابق ، ص450

[4] ونيسة الحمروني الورفلي، **العولمة و الدولة** ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،ط1 ، 2004 ،ص 29

مفهوم السيادة

تعتبر السيادة في الفقه الدستوري أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة ، و هي القوة الكبرى و السلطة العليا في نطاق إقليم معين و هي حق الدولة بأنها تحكم نفسها بنفسها و إن تملك حرية أخذ القرارات داخل حدودها و حرية تحديد علاقتها مع دول أخرى .

و يعرف الدكتور العناني مبدأ السيادة : بأنه سلطة الدولة العليا على إقليمها و رعاياها و الاستقلال عن أي سلطة أجنبية أي للدولة السلطة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية ، و لها حرية تبادل العلاقات مع الدول الأخرى.

فالسيادة إذن : مفهوم قانوني سياسي ، ارتبط بوجود الدولة القومية الحديثة و أصبح من أهم خصائصها و سماتها الرئيسية[1] .

الأستاذ " إيزمان " ينطلق في تعريفه للسيادة من الدولة التي يرى بأنها تشخيص قانوني للأمة ، وعنده أن الذي يجعل من الأمة دولة هو توافر السلطة العامة التي تعلوا إرادات أعضاء هذه الأمة ، و لا توجد فوقها سلطة و تخضعها لها ، و ينتهي إلى أن السلطة العليا في المجتمع السياسي هي التي لا توازيها أو تماثلها سلطة أخرى ، و هي حسب وجهة نظر السلطة التقديرية المطلقة[2].

" إن ما يميز الدولة عن غيرها من التنظيمات و التجمعات ليس فقط توافر الأركان الثلاثة و تمتعها بالشخصية المعنوية و إنما تتميز أيضا عن غيرها بتمتعها بالسيادة

[1] مصطفي عصام نعوس، **سيادة الدولى في الفضاء الإلكتروني** ، مجلة الشريعة و القانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ،العدد الحادي والخمسون 2012 ، ص127.

[2] د. سعيد بو شعير، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة** ،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2008 ، ص 100

التي لا يعلوها أحد ، و هذا يعني أن سلطة الدولة سلطة قانونية مستمدة من القانون و أنها أصيلة لا تستمد أصلها من غيرها و العكس صحيح " [1].

التغيير في المفهوم التقليدي لسيادة : إن موضوع السيادة مثله مثل كثير من المفاهيم التي نشأت في مدة تاريخية محددة يخضع للتغيير و التطوير و التبديل و التعديل بحسب حركة الأحداث السياسية و التغييرات التي تحكم على العلاقات الدولية ، ففهم ظاهرة معينة ترتبط بحدث ما في مدة تاريخية معينة يخضع للتغيير انطلاقا مع حركة الأحداث الجديدة .

وهم السيادة : بعد انهيار الإتحاد السوفيتي و بروز القطب الأمريكي الواحد أضحت مسألة الوقوف على الحياد و التمسك بمبدأ السيادة بال معنى ، وسط عالم يشهد تحولا هائلا على المستوى الاقتصادي و التكنولوجي و المعلوماتي . فقد أصبح مبدأ التدخل الدولي الإنساني مبررا للتدخل في الشؤون الداخلية ، شمل الكثير من دول العالم كالعراق و الصومال و يوغسلافيا ، مما أدى إلى تقييد مبدأ السيادة بفعل تطبيق مبدأ التدخل لأسباب إنسانية . بعد أحداث 11 يوليو و احتلال أفغانستان و العراق ، أصبح مفهوم السيادة أكثر سيولة و لم تعد حدوده ثابتة ، و أصبح مفهوم السيادة يخضع لعاملين رئيسيين :

- ثقل و موقع الدولة كفاعل في العلاقات الدولية مقارنة بالفاعلين الآخرين .
- موازين القوى السائدة و طبيعة و هيكل النظام الدولي الذي تفرزه هذه الموازين في المراحل التاريخية لتطور العلاقات الدولية . و تعد الإنترنت إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها العولمة في تحقيق ما تصبوا إليه من أهداف

[1] د. عبد الفتاح سايردر ،**مبادئ القانون الدستوري** ، الناشر مكتبة عبد الله وهبة بدون تاريخ ص 38-69 .

إستراتيجية في العالم ككل و في إحداث خلل في سيادة الدولة و حدودها و اختراقها بجميع المجالات [1].

- **نشوء مبدأ السيادة**

لقد طرأ على مبدأ السيادة تغيرات نتيجة تطور العلاقات الدولية و تبدل المفاهيم التي نجمت عن حقبة بناء الدولة القومية في أوروبا و صياغة القانون الدولي التقليدي يوم كان المجتمع الدولي حصرا على الدول الأوروبية و كان بناء الدولة " الأمة" يأخذ طريقة للانتشار أوروبا ثم عالميا بفعل السياسات الإمبراطورية لأقطاب العالم آنذاك كبريطانيا و فرنسا و بروسيا و روسيا . تصادم الإمبراطوريات في الحرب عالمية أو كونية سميت عالمية الحرب العالمية الأولى و الثانية بفعل تقاطع المصالح و الصراع على النفوذ العالمي فنت الإمبراطوريات القديمة فظهرت دول جديدة بعد كانت تحتاج إلى صك السيادة السحري لإعطاء شرعية لوجودها و رحلتها الانبعاثية كدول تمثل أمما لها حق البقاء و الوجود و النمو ضمن عائلة الدولة المكونة للمجتمع الدولي . بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ظهرت دول جديدة بعد حركة التحرر من الاستعمار ، فزاد عدد أعضاء المجتمع الدولي ممن انتموا إلى منظمات عالمية كالأمم المتحدة و أصبح التمسك بالسيادة و مبدأ عدم تدخل في الشؤون الداخلية أيقونات في مسرح نضالات الشعوب الجديدة التي تخرج إلى سطح الأحداث بعد أن غيبت لقرون طويلة ، و قادت هذه الدول التي اكتسبت لقب دول العالم الثالث حركة حولت أن تقف على الحياد في عصر استقطاب الدولي الذي شهد تنافسا إيديولوجيا محموما بين القوتين العظميين " الإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية " و تمكنت هذه المجموعة عبر منظمة

[1] مصطفي عصام نعوس، **سيادة الدولة في الفضاء الإلكتروني** ، مجلة الشريعة و القانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ،العدد الحادي والخمسون 2012 ، ص127.

دول عدم الانحياز و منظمة الأمم المتحدة من ترسيخ مفاهيم جديدة باتجاه خلق نظام اقتصادي دولي جديد [1].

أقسام السيادة

أ- سيادة داخلية :

يقصد بها السلطة العليا الشاملة عن كافة الأفراد و الجماعات داخل الدولة و هذه السلطة هي الوحيدة التي تلحق لها وضع دستور الدولة و إصدار القوانين المنظمة لحياة الجماعة و احتكار القوة العسكرية كما يحق لها أن تبسط سلطتها على إقليمها و سائر الأفراد المقيمين و الهيئات و الجماعات الاجتماعات السياسية و الإدارية الموجودة داخل الدولة ، و هي التي تستطيع أن تحدد طريقة عقاب الأفراد الذين يخرجون عن طاعتها لأنها تمتلك سلطة التشريع و التنفيذ و تنظيم القضاء و تنفيذ الأحكام .

ب- سيادة خارجية :

و تعني أن الدولة ى تخضع لأي سلطة أخرى خارجية و أنها مستقلة بقرارها السياسي داخليا و خارجيا فلا تكون في ذلك خاضعة أو تابعة لسلطان دولة أخرى أو منظمة دولية ، و يحق لها طلب الانضمام لاتفاقيات . و تعتبر السيادة الداخلية ة و الخارجية مظهرا من مظاهر السلطة العليا.[2]

[1] مصطفي عصام نعوس، **سيادة الدولي في الفضاء الإلكتروني** ،مرجع سابق، ص126.
[2] جان لابيار ، **السلطة السياسية** ، ترجمة إلياس حنا إلياس ، بيروت ،منشورات عويدات ،ط3 ،1983 ،ص90-95

السيادة و السلطة السياسية

تتكون الدولة من شعب و أرض و إقليم و سلطة سياسية و إذا انتفت إحدى هذه المقومات انتفت الدولة ، و إذا كانت السلطة السياسية هي عنوان السيادة فإن الشعب هو الذي يمارس السيادة .

و للسيادة وجهان : سيادة داخلية و سيادة خارجية ، و السيادة الخارجية تتمثل في استقلال الدولة أي السلطة السياسية عن دولة أخرى أي لا تكون خاضعة لدولة أو دول أجنبية فإذا خضع البلد للاحتلال عسكري أو حدث أن انتدبت دولة الإشراف على شؤونه فهو بلد لا سيادة له أي لا تعد دولة في عرف المجتمع الدولي .

و يقول الدكتور " شمس مرغني " إن فقدان الدولة لبعض مظاهر سيادتها الخارجية لا يؤثر على وجودها القانوني و لا يفقدها بالتالي شأنها و كيانها .

أما السيادة الداخلية فهو وجود سيطرة من قبل الحكومة على جميع الأفراد ، و الثروات الموجودة على إقليم الدولة فتتكون لديها قوة في التزام المواطنين على احترام القانون و الدفاع عن أرض الدولة و استقرار الأمن فيها .[1]

[1] سعيد بوالشعير،**النظام الدستوري و النظم السياسية المقارنة** ،ط1 ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص 100

التقلص السيادي للدولة

هذا الترابط الانترنت و العولمة و الإمكانيات التي خولت مستخدمي الانترنت حق النفاذ إلى الحدود الوطنية و تخطيهم لمقدرة الدولة و منعها من الحفاظ على حدودها و انسلال الأفكار أو المعلومات أو الصور أو المستندات بكل أشكالها و أنواعها إلى مواطنيها ، كل هذا حد من سيادة الدولة و قلصها إلى حدودها الدنيا ، و إن هذا التقدم التقني شغل كثيرا من النطاقات السيادية ، كانت تشغلها الدولة التقليدية سابقا .و في نفس الموضوع يقول الدكتور **الدليمي** "إن العولمة تحاول ربط الناس بعالم اللاأمة و اللاوطن و اللادولة ، لأن ذلك يسهل عمليات الاستلاب التي تقوم بها ، إن العولمة لا تستوطن دولة أو لا تركن إلى شعب أو أمة و إنما تستوطن غالبا في الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال و الذي يوجه الثقافة و السياسة و الاقتصاد و عن طريق ذلك الفضاء تخلع الفرد من هويته و أسرته و تخلع الأمة من مجتمعها ، والمجتمع من أمته الكبرى ، و تخلع الأمة من رباطاتها الإنسانية [1].

[1] مصطفى عصام نعوس، **سيادة الدولة في الفضاء الإلكتروني** ،نفس المرجع السابق ، ص 136 .

خلاصة

يتبين لنا من خلال ما استعرضناه في هذا الفصل أن مبدأ السيادة قد أصبح في ضوء المتغيرات الدولية الحالية موضوعا معقدا ، متداخلا ، فقد صار يعتبر البعض أن السيادة لم تعد مطلقة بل مقيدة بعدة قيود ، لم تكن ظاهرة إبان القرنين الماضيين ، خاصة بعد انتشار مبدأ حماية حقوق الإنسان ، و التقنيات المتطورة و أصبح النفاذ إلى حدود الدولة أمرا بسيطا و لم يعد مبدأ السيادة ذلك المصطلح الذي يقتصر على الأبعاد السياسية فقط بل تعداه ليشمل بعدا تقنيا جديدا يضاف إلى معناه الأصلي المتعارف عليه و الدولة التي كانت دائما الوحدة الإرتكازية لكل النشاطات و القرارات و التشريعات أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات و الوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشا و ترابطا . لم تعد الدولة هي مركز السياسة فللمرة الأولى لم تعد تتمتع بالقدر نفسه من عدم القابلية للاختراق ، و لم تعد هي صاحبة القرار الوحيد و قد أصبحت الدولة تنقص قليلا من مسؤوليتها كصاحبة مسؤولية كاملة ووحيدة عن أفرادها و حدودها و بيئتها و مصيرها .

جـــــــــامعـة خمـــيس ملـــــيانـــة

قســـــم العلـــــوم الإنـــــسانـــية

شعــبة علـوم الإعـلام و الإتصال

تخصص: وسائل الإعلام و المجتمع

استبيان

بغرض القيام بدراسة تحت عنوان **" ادراكات الأساتذة لواقع سيادة الدولة في ظل الفضاء الافتراضي "** للحصول على درجة ماستر في علوم الإعلام و الاتصال من جامعة خميس مليانة ، قمنا بإعداد هذه الإستمارة و طرحها على حضرتك ، لذا يرجى الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة و موضوعية علما بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ، لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم و تفهمكم .

إعداد الطالبة:

- بوزياني نجية

إشراف الأستاذ :

- نعيم بلعموري .

السنة الجامعية : 2012- 2013 .

ملاحظة : الرجاء ضع علامة (×) في الخانة المناسبة لإجابتك .

البيانات الشخصية:

1- الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- التخصص العلمي :

علوم سياسية ☐ علوم الإعلام و الاتصال ☐

علوم قانونية ☐

3- الدرجة العلمية :

ماجيستر ☐ دكتوراه ☐

4- الخبرة المهنية :

سنة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐

أكثر من 3 سنوات ☐

الرقم	الفقرة	موافق	معارض	محايد
	السيادة :			
1	أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة.			
2	السيادة من المفاهيم التي تخضع للتغيير و التطوير و التبديل و التعديل بحسب حركة الأحداث السياسية			
3	عدم التبعية لأي كيان خارج الدولة .			
4	إن مسألة السيادة تحكمها الآن معايير جديدة ليست هي ذاتها المعايير التي كانت سائدة إبان القرن الماضي .			
5	القوة الكبرى و السلطة العليا في نطاق إقليم معين .			
6	وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع الأفراد و إقليم و هيئة منظمة و حاكمة .			
7	هي سلطة الدولة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية .			
8	حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها و أن تمتلك حرية أخذ القرارات داخل حدودها .			
9	السيادة لم تعد مطلقة بل مقيدة بعدة قيود .			
10	لم يعد مبدأ السيادة ذلك المصطلح الذي يقتصر على الأبعاد السياسية فقط بل تعداه ليشمل بعدا تقنيا جديدا			

11	هي سلطان الدولة الكامل على الأشخاص و الأموال و الإقليم و حريتها في تصريف شؤونها الخارجية .			
12	تأثر مفهوم السيادة الوطنية بالمتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد .			
13	إن المفهوم الصارم و التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية حاليا .			
14	إن ظاهرة العولمة أخضعت مفهوم سيادة الدولة و غيره من المفاهيم الرئيسية في علم السياسية و القانون الدولي العام و القانون الدستوري للمراجعة و إعادة التعريف .			

الرقم	الفقرة	موافق	معارض	محايد
الإنترنت تؤثر على سيادة الدولة :				
1	من خلال التدفق الجريء للمعلومات عبر مواقعها الإلكترونية .			
2	من خلال فرض ثقافتها ذات المضمون الترفيهي و التجاري على الثقافة الوطنية .			
3	الإنترنت تحدث خلل في حدود الدولة .			
4	الإنترنت تشكل تهديدا كبيرا من نوعه لقدرة الحكومة في السيطرة على السياسة و الثقافة و الإقتصاد ضمن إقليمها .			
5	الإنترنت تشكل تهديدا للعادات و التقاليد .			

6	**الإنترنت تساهم في تشكيل مجموعات المعارضة السياسية و عمل المنظمات الغير حكومية .**			
7	**الإنترنت تتيح إمكانية تدخل الآخرين في الشؤون الداخلية للدولة .**			
8	**إن سهولة الاتصال التي تتيحها الإنترنت تصعب على الدول القدرة على المراقبة و السيطرة .**			
9	**الإنترنت قد خلقت حالة عدم التوازن السياسي .**			
10	**إن نمو شبكة الإنترنت من العوامل التي أدت إلى تضاؤل قدرة الدولة على إحتكار مؤسسات المعرفة و المعلومات و ممارسة وظيفتها في الضبط الثقافي .**			
11	**أسهمت الإنترنت في فرض معايير إقتصادية عالمية أجبرت الدول على الخضوع لها مخافة العزلة (OMC).**			

خاتمـــــــة

إن المتأمل في تاريخ تطور الدولة منذ ظهورها إلى اليوم يفضي إلى حقيقة مفادها أنها عرفت في سيرورتها و حركيتها جملة من المحطات التاريخية ، ولعل أبرزها تلك المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية و استمرت حتى بداية تسعينات القرن الماضي حيث تطورت خلالها هذه الدولة القومية و تعزز كيانها و توسعت قوتها كثيرا و إحتلت الموقع الأساسي في تركيبة الأمم المتحدة و أصبحت الكيان الوحيد المعترف به القانون الدولي و اللاعب الوحيد على مسرح العلاقات الدولية إلى جانب المنظمات الدولية بشكل أقل .

غير أنه مع بداية التسعينات القرن الماضي استرعى انتباه البعض أن العالم على مشارف حقبة جديدة ستلعب فيها التكنولوجيا الناشئة دورا محوريا في تطوير و تغيير العديد من المفاهيم و النظريات التقليدية في مجالات عدة ، ما جعل الدولة القومية تواجه اليوم تحديا حقيقيا لوجودها و لسلطانها فهذه المتغيرات أثرت في مفهوم الدولة القومية و طبيعتها السيادية خاصة من حيث مدى هذه السيادة و مقدارها فسارت نحو تقييدها و الانتقاص منها باستمرار.لكن ذلك لا يعني نهاية الدولة بل ستبقى الكيان الأساسي و الجوهري في العلاقات الدولية و وسيلة الشعوب لتحقيق وحدتها و إسماع صوتها في المجتمع الدولي و أن مبدأ السيادة دائم مستمر لا ينتهي ، إلا أن صوتها و حقيقتها و المسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها أي أن قوة الدولة باختصار شرط من شروط ممارسة السيادة و الحفاظ عليها .

فقد كان للإنترنت بالغ التأثير على سيادة الدولة ، و ظل هذا التأثير يتعاظم بشكله السلبي و الإيجابي لصورة تتناسب طرديا مع مدى التقدم التقني ، فكانت النتائج الإيجابية للإنترنت أكثر من أن تحصى و المتمثلة في نشر المعلومات و المعرفة

بأبعادها المختلفة و منها التعلم و الاتصال و لكن لا يخفى علينا على الإطلاق أن الإنترنت بوجهه السلبي يشكل مطية تمتطيها العولمة بكل أبعادها التقنية ، كما أنها شكلت حصان طروادة للعديد من المحاولات التي تستهدف التغلغل و التأثير .

و رغم خلوصنا إلى أن إدراك الأساتذة للمفهوم الجديد للسيادة في ظل المتغيرات الحالية ، و إدراكهم لتأثير الإنترنت بل تهديدا لها ، و هذا في رأينا راجع لواقع الظروف السائدة التي تمر بها الأمة العربية " الربيع العربي " و الدور البارز الذي تلعبه الإنترنت في هذه الأحداث .

و يمكن القول، على الأقل في المنظور القريب ، بتعذر التسليم بأن مبدأ السيادة الوطنية و فكرة الدولة القومية من أساسها بسبيله إلى الاختفاء، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها ، و أن أقصى ما يمكن لهذه المتغيرات الدولية المعاصرة أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف و الأدوار التي تضطلع بها الدولة مقارنة بما كانت عليه سابقا. و ما دامت الدولة باقية فستبقى معها رموزها الأساسية و منها مبدأ السيادة و لكن بعد تطويعه بما يتناسب و الأوضاع و الظروف الدولية المستحدثة .

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية

1-الإمام محمد الرازي ، مختار الصحاح ، الأميرية ، 1953.

2-أحمد الفيومي، المصباح المنير ، الطبعة الأميرية ، 1959.

3-الهوش أبو بكر محمد ،التقنيات الحديثة في المعلومات و المكتبات نحو إستراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات ، دار الفجر ، الجزائر ، 2002.

4-العيد صالحي ، العولمة و السيادة الوطنية المستحيلة ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2002.

5-أندروا فنسنت ، نظرية الدولة ، ترجمة محمود خلق و آخرون ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، 1997.

6-أندريه هويو ،القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، ترجمة على مقلد و آخرون، الطبعة 5 الجزء الأول ، الأهلية للنشر و التوزيع ، 1997.

7-إبراقن محمود ، الإنترنت : دراسة اتصالية و مصطلحية في مجلة المعلومات العلمية و التقنية ، الطبعة الأولى ، 1991.

8-إيهاب إسلام ، السيادة بين الاقتصاد و السياسة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة المصرية ، 2002.

9-بوردوا، الدولة ، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر ، بيروت، 1985.

10- جورج بلانديه ، أنثروبولوجيا السياسة ، ترجمة علي المصري ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر ، بيروت، 1995.

11- جان لابيار ، السلطة السياسية ، ترجمة إلياس حنا إلياس ، الطبعة الثالثة ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1983.

12- حامد سلطان ، أصول القانون الدولي ، القاهرة ، بدون مكان نشر ، 1953.

13- سرحان سليمان داود ، محمود عبد المنعم، أمن الحاسوب و المعلومات ،الطبعة الأولى .

14- سمير محمد حسين ، بحوث الإعلام أسس و مبادئ، عالم الكتب ، القاهرة مصر .

15- سعيد بو شعير ، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008.

16- شوقي العلوي ، رهانات الإنترنت ، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان، 2006.

17- عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري و الأنظمة السياسية ، دار النهضة العربية .

18- عبد الهادي ، محمد فتحي ، تكنولوجيا المعلومات في المكتبات و مراكز المعلومات بين الواقع و المستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1999.

19- عبد الفتاح سيرادر ، مبادئ القانون الدستوري ، الناشر مكتبة عبد الله و هبة ، بدون تاريخ .

20- كمال راشدي ، عولمة الاتصال و أثرها على السيادة الثقافية ، شهادة ماجستير في القانون الدولي ، بن عكنون ، 2001.

21- لعقاب محمد ، الإنترنت و عصر المعلومات ، الجزائر ، دار هومة ، 1999.

22- محمد عبد المعز نصر ، في نظريات العامة و النظم السياسية ،الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1972.

23- محمد شفيق ، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .1998.

24- محمد عبد الحميد ، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام ، الطبعة الأولى، عالم الكتب ، القاهرة مصر ، 1993.

25- محمود حمدان ، السيادة الثقافية هل هي مهددة ، تونس ، 2002.

26- هارولد لاسكي ، الدولة في النظرية و التطبيق ، ترجمة أحمد غنيم و أخر، الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، بيروت، 1963.

27- ونيسة الحمروني الورفلي ، العولمة و الدولة ، الطبعة الأولى ،أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2004.

ب- **<u>باللغة الفرنسية</u>**

1. Advancod research project agency.
2. Betrand badie . " Un mond sans souverainties enteveruse.etresponsabilite espace. Da. Politique. Paris . fayard . 1999. P 287.

ج- **<u>المواقع الإلكترونية</u>**

1. www. Ironprivate . tripod . com
2. www. Spss.com

د- <u>الدوريات</u>

1-طلال ياسين ، سيادة الدولة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 26، العدد الأول ، 2010.

2-مصطفى عصام نعوس ، سيادة الدولة في الفضاء الإلكتروني ، مجلة الشريعة و القانون ، كلية القانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد الحادي و الخمسون ، 2012.

هـ- <u>المعاجم و القواميس</u>

1- الشامي محمد أحمد ، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات و الحاسبات ، إنجليزي ، عربي ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 2001.

2-رشيد حجاب ، الموسوعة الإعلامية ، المجلد السابع ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ،2003.

3-مفتاح محمد دياب ، معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات و التوثيق ، إنجليزي ، عربي ، الدار الدولية و التوزيع ، مصر 2001.

مقدمة

شهد مطلع القرن الواحد و العشرين تطورا مبهرا لتكنولوجيا المعلومات و قد ارتقت هذه الأخيرة بصورة غير مسبوقة عبر أجيال متوالية و مراحل متسارعة مشكلة منظومة متقنة غزت جميع القطاعات و دخلت في جميع نشاطاتها فخلقت بيئة خاصة ، سمتها التبادل الرقمي للمعطيات و الزخم الكبير للبيانات وتدفقها المتواصل عبر الطرق السريعة للمعلومات ففي أقل من مئة عام تضاعفت سرعة نقل المعلومات من حرفين في الثانية الواحدة إلى مليار حرف في الثانية الواحدة [1].

كما كونت نسيجا بشريا جديدا تربطه علاقات تواصلية كوكبية اختصر عبرها الزمن و ألغيت فيها المسافات .

هذا كله بدأ ببروز " الإنترنت" كشبكة اتصالات كوكبية أحدثت بخصائصها ثورة مشهودة ، فاقتربت من الفرد لدرجة المجاورة و نقلته بعيدا لدرجة العالمية و خاطبته في شخصه لدرجة الفر دانية و وصلته بالأخريين لدرجة الجماهيرية ، فخلقت فضاء اتصاليا يتسم بالحرية ، الاختيارية ، المشاركة، التكيفية ، التفاعلية .... أتاحت له كل الطلبات على اختلاف أنواعها بطريقة آنية حتى كاد الفارق بين الحاجة و الرغبة و التلبية يلغى تماما في هذا الفضاء الافتراضي .

و تعتبر **الإنترنت** أهم السمات المبتكرة للمجتمع الجديد التي سمحت بإتاحة البيانات و تقديم تشكيلة فريدة من الخدمات و اختصرت كل وسائل الاتصال السابقة من التلفزيون و الصحف و الراديو و الهاتف و البريد في أداة واحدة مما جعلها مستقطبة من قبل الكثير من المستخدمين الذين انتقلوا من مجرد متلقيين سلبيين إلى مشاركين فاعلين .

[1] سرحان سليمان داود ، محمود عبد المنعم ، **أمن الحاسوب والمعلومات** ، الطبعة الأولى ، ص12 .

و بذلك تعزز العالم بإحدى تكنولوجيات الزمن الحقيقي ، التي قامت بتحويل النشاطات الإنسانية من واقعها الطبيعي إلى الطابع الإلكتروني ، حيث تذوب الكثير من الممارسات التقليدية ، فلا مجال فيه للعمل البدائي و لا للوسيط البشري و لا للاستخدام الورقي .... بل أصبح التعامل يتم على الخط بشكل افتراضي .

و هذه الثورة التكنولوجيا إن صح التعبير قد أحدثت تحولات جذرية تجاوزت البعد الإعلامي لتشمل الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لتدخل الإنسانية في مرحلة جديدة هي مرحلة مجتمع المعلومات ، و نتيجة لهذه الثورة التكنولوجية تجاوزت وسائل الإعلام بإمكانياتها الجديدة الحدود الوطنية لتهدد سيادة الدول و لتمس هوية الشعوب .

و السيادة الدولة في الفقه الدستوري تعتبر أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة ، و هي القوة الكبرى و السلطة العليا في نطاق إقليم معين و هي حق الدولة بان تحكم نفسها بنفسها و أن تملك حرية أخذ القرارات داخل حدودها و حرية تحديد علاقاتها مع دول أخرى.

و العالم شهد خلال العقود الأخيرة ما يعرف بالتحولات السريعة و الهامة على مستوى العلاقات الدولة في المجالات السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و غيرها . فهل يمكننا القول أن الدولة فعلا قد توفقت و في ظل كل هذه التطورات الحاصلة في الحفاظ على سيادتها.

و من هذا المنطلق نتناول في هذه الدراسة واقع سيادة الدولة في ظل الفضاء الافتراضي و عرض التأثير الذي تحدثه هذه الأخيرة في سيادة الدول . و من أجل فهم هذه العلاقة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين حيث يتضمن القسم الأول الجانب النظري الذي يظم ثلاثة فصول ، الفصل الأول نتناول فيه ماهية الإنترنت بصفة عامة و تطورها .

أما الفصل الثاني فنتناول فيه سيادة الدولة حيث قسمناها إلى مبحثين تطرقنا بالتفصيل إلى مفهومها و نشأتها و أركانها .

و قد خصصنا الفصل الثالث لواقع سيادة الدولة في ظل الفضاء الافتراضي حيث استعرضنا فيه التأثير الذي يحدثه الفضاء الافتراضي في سيادة الدول .